((الآراء الصرفية للخوارزمي (((ت ٦١٧ هـ)، في: التخميـــر ، وضرام الزنـد ، وتـرشيـح العلل)).

أ.م.د. حيدر حبيب حمزة الجبوري & محمد فيصل حسن
كلية الآداب / جامعة القادسية

تاريخ استلام البحث: ٢٠١٤/١/٥ تاريخ قبول النشر : ٢٠١٤/٣/٩

الخلاصة:

تناول هذا البحث الآراء الصرفية للخوارزمي في كتبه ((التخمير ، وضرام الزند ، وترشيح العلل)) ، إذ ترجع أهمية هذا البحث إلى دراسة لأبواب الصرف ، وهي ثمرة علمية قيمة لآراء العلماء السابقين والمسائل الخلافية بينهم ، وكان منهجي في هذا البحث هو تتبع آراء الخوارزمي وعرضها على العلماء ، والرجوع إلى آراء العلماء، واخذها من كتبهم لدراسة المسألة .

المقدمة:

الحمد الله ربِّ العالمين ، عليه توكلت وبه أستعين ، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله خاتم الأنبياء وسيد المرسلين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين الميامين ، أمّا بعد ،

فإنّ أهمّ علوم العربية ، علم النحو ، وعلم الصرف ، وعلم الصوت ، وعلم المعجم والدلالة ، وكان لعلماء العربية جهود كبيرة في دراسة علم الصرف العربي ، ولا شـــك في أنّ تلك الجهود تتضمن أفكاراً صرفية متميزة ، تستحق أن تُدرس وتُنشر .

وكان الخوارزمي (ت٦١٧ه) أحد هؤلاء العلماء الذين أسهموا في دراسة علم الصرف دراسة متميزة ، وتلبيةً لرغبةٍ في نفسي لذلك فقد تناولتُ في هذا البحث ((الآراء الصرفية للخوارزمي(ت ٦١٧هـ) في التخمير وضرام الزند وترشيح العلل)) .

وقد أعتمد البحث على مصادر ومراجع وهي كثيرة ومتنوعة فمنها كُتب نحوية وصرفية كالكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، وشرح المفصل لابن يعيش، وشرح التسهيل لناظر الجيش، وارتشاف الضرب لأبي حيان، وغيرهم، وبحوث ومجلات ورسائل جامعية.

وفي الختام لابد من القول بأنّ هذه الدراسة لا تعدوا أنْ تكون سوى محاولة من باحث لمعرفة الأبواب الصرفية عند الخوارزمي ، وما أراد تطبيقه من آراء ، مستعيناً بخبرة أستاذي المشرف الدكتور حيدر حبيب الجبوري ، ولا أدعي أنّي بلغت الكمال فالكمال لله وحده .

والحمد لله رب العالمين على جزيل عطائه .

توطئة

المتأمل في شروح الخوارزمي يلحظ أنّ هذه الشروح قد تضمنت مادة صرفية كثيرة، واحتوت هذه الشروح على آراء وترجيحات، ومواقف ، ولابدّ قبل الخوض في آرائه، أنْ أوضح مفهوم الرأي في بحثنا هذا؛ فالرأي ينطوي على مفهومين هما:

الأول: يتمثل هذا المفهوم بموقف الخوارزمي من أراء السابقين ترجيحاً، وموافقةً .

وهذا ما طُبعت به أكثر كتب المتأخرين من العلماء ، فالرأي بهذا المفهوم هو الشائع عنده ، إذ يكثر الخوارزمي من ترجيحاته لرأي على آخر، مستمداً هذا الترجيح من آراء العلماء السابقين كالخليل، وسيبويه، وغيرهم من العلماء.

والآخر: يتمثل بتفرد الخوارزمي برأيٍ له لم يسبق إليه أحد من العلماء.

وهذا المفهوم للرأي قليل الورود في شروحه، إذ وضعت غالبها لغاية تعليمية مع تأخر زمن تأليفها، فهي تمتد إلى القرن السابع الهجري.

وإيراد هذه الآراء يتم على وفق المفهومين، لا نفرق بين الموقف والرأي، فكلاهما واحد ؛ لأنّ الموقف يمثل في جانبه رأياً .

ولا أزعم إنّي أتيت على كل هذه الآراء، على حين لا يمتد النظر إلى المكرر منها، وحاولت أنّ أختار أهمها، وأكثرها فائدة، وفيما يلي عرض لهذه الآراء.

أولاً: النسب:

- النسب إلى الاسم المنقوص:

إذا نُسب إلى الاسم المنقوص ، قُلبت ياؤه ، قال سيبويه : ((وإذا كانت الياء ثالثة، وكان الحرف قبل الياء مكسورا، فإن الإضافة إلى ذلك الاسم تصيره كالمضاف إليه في البـــــاب الـــــذي فوقه، وذلك كقولهم في عمٍ: عمويٌّ، وقالوا كلهم في الشجَّي: شجويٌّ؛ وذلك لأنَّهم رأوا فعل بمنزلة فعل في غير المعتل، كراهية للكسرتين مع الياءين ومع توالي الحركات، فأقروا الياء وأبدلوا، وصيروا الاسم إلى فعلٍ؛ لأنَّها لم تكن لتثبت ولا تبدل مع الكسرة، وأرادوا أن يجري مجرى نظيره من غير المعتل، فلما وجدوا الباب والقياس في فعلٍ أنْ يكون بمنزلة فعلٍ أقرُّوا الياء على حالها وأبدلوا، إذ وجدوا فعل قد اتلأبَّ ؛لأنّ يكون بمنزل فعلٍ) [١] .

يلحظ أنّ علّة قلب الياء الفرار من كراهة توالي الأمثال المتمثلة بالكسرتين مع ياء النسب، فحملوه على نظيره من غير المعتل.

وصرح ابن السراج بأنّ الياء تقلب ألفاً ثم واواً قال : ((فأَما الياء التي قبلها مكسور فنحو: عمّ وشَجٍّ تقول: عَمَويّ وشَجَويّ، فعلوا به ما فعلوا بنَمِرٍ ففتحوه فانقلبت الياء أَلفاً، ثم قلبوها واواً من أجل ياءي النسب))[٢] .

يظهر أنّ معظم الصرفيين يذهبون إلى قلب الياء ألفاً ، ثم واواً[٣] .

وذهب الخوارزمي إلى عدم قلب الياء ألفاً ثم واواً، بل قلب الياء واواً ، قال: ((في شَجٍ وعَمٍ كأنّه فُتحت العين المكسورة ومُدّت فتولد منها حتى صار مثل عصا ، ثم قلبت الألف واواً ، كذا ذكره النحويون ، وعندي أنّه بقلب الياء واواً ولذلك قالوا: راويٌّ في المنسوب إلى رايةٍ))[٤].

يظهر أنّ قلب الياء ألفاً عند الخوارزمي ليس قلباً أصلياً، بل أنّ الألف متولدة من مدِّ فتحة عين البنية، فهي لا تمت بصلة إلى الحرف المنقلبة عنه[٥]، وقد وافق الخوارزمي من المتأخرين الرضي وناظر الجيش(ت٧٧٨ه)[٦] .

ويبدو لي مما سبق أنّ الخوارزمي مال إلى هذا الرأي ، ذلك أنّ الواو كثيرة الدخول على الياء ، فقلبت الياء واواً ، وهي مختصة باللام دون الفاء والعين ؛ لأنّها عرضة للتغيير، وإنْ كان الواو أثقل من الياء إلا أنّه ضربٌ من التوسع في اللغة[٧] .

- النسب في الاسم أخره ألف ممدودة (سماء) :

ذكر العلماء هذه الكلمة والنسب فيها على وجهين هما : أنّ تكون منقلبة فالأجود إثباتها فقلبت : سمائي بالهمز إليها[٨] .

وقد أجاز بعضهم قلبها واواً فيقال: سماوي، لكن وجود الإثبات بالهمز لقربها من الأصل[٩].

ويُلحظ مما سبق أنّ العلماء ذكروا الرأيين في النسب إلى (سماء) دون الترجيح بينهما، فذهبوا إلى الأصل والقلب.

رجح الخوارزمي بقاء الهمزة على حالها وعدم قلبها واواً في النسب إلى (سماء) ،فقد عاملها معاملة الأصل ، قال : ((كل اسم في أخره ألف ممدودة وهو منصرف ، ففي نسبته وجهان : أحدهما القلب ، والثاني تبقيته على حاله وهو الأحسن))[١٠].

يُفهم من ذلك أنّ النسبة إليها (سمائي)، وهي نسبة قياسية، وذلك إذا كانت همزته منقلبة عن أصل وهذا متحقق في كلمة (سماء) إذ أصل همزتها الواو؛ لأنّها من (سَمَا – يَسْمُو)، بقيت همزة على حالها في الاسم الممدود، وكذا جائز قلب همزته واواً، وبناءً على هذا الجواز يصح أنْ يُقال: (سماوِيّ) [١١] .

ثانياً: أبنية المصادر – دلالة (فُعَال وفَعِيل) :

المتأمل في صيغ المبالغة يجد أنّ الصرفيين جعلوا منها (فُعَال وفَعِيل) وقد تشترك الصيغتان في أبواب صرفية أخرى(١٢) .

قال سيبويه: ((وقد جاء على فُعَالٍ نحو النزاء والقماص، كما جاء عليه الصوت نحو الصُرَاخ والنُبَاح...، وقالوا: وجب قلبه وجيبانً ووجف وجيفاً، ورسم البعير رسيماً، فجاء على فَعِيلٍ كما جاء على فُعَال، وكما جاء فَعِيلٌ في الصوت كما جاء فُعالٌ. وذلك نحو الهدير...))(١٣) .

وذكر ابن السراج ذلك، قال: ((الأول: فُعَالٌ لما كان داءاً نحو: السُكَات...، والثاني: لما فُتِّتَ نحو: الحُطَامِ...، والثالثُ: لما كان صوتًا كالصُرَاخِ والبُكَاء وقد جاء الهَدِيرُ والضَجِيجُ...))(١٤) .

يتضح من ذلك أنّ هذه الصيغة تأتي على معانٍ مختلفة في الدلالة الصرفية.

وذهب الخوارزمي إلى بيان ذلك المعنى وفرق بينهما قال : ((اعلم أنّ فُعالاً من أبنية المبالغة نحو عُراض وطُوال ... فجاءت عليه الأدواء ؛ لأنّ قليل الداء مكروه مستكثر ، وذلك نحو الخُراج والكُباد و...؛ لأنّ الصوت لا يعلو إلا لمهم وحادث... ؛ لأنّ فعيلاً في المبالغة دون فُعال))(١٥) .

ويرى أنّ (فُعَالاً)، أكثر مبالغة من (فَعِيل) مستدلاً بالمعنى المستفاد من الصيغة من أنّ قليله مستكثر، ويبدو أنّ ترجّيح أحدى الصيغتين على الأخرى راجع إلى أنّ المدّ في الألف أطول منه في الياء(١٦).

وذهب إلى هذا الرأي من المحدثين الدكتور فاضل السامرائي، قال : ((... يبدو أنّ فُعالاً أبلغ من فعيل، وأقوى، وذلك؛ لأنّ مدة الألف أطول من مدة الياء وإنّ فتح الفم بالألف أوسع من فتحه بالياء...))(١٧) .

يُفهم من ذلك أنّ الصيغتين (فُعَال وفَعِيل) ، لم يكن مستواهما الدلالي واحد ، إذ أنّ صيغة (فُعَال) أبلغ في دلالتها من (فَعِيل) عند الخوارزمي.

ثالثاً: التصغير: – أغراض التصغير (الاستهزاء) (دُوَيْن) :

حدد الصرفيون أغراضاً منها: تقليل ذات المصغر وكميته ، وتحقير شأن المصغر، وتقريب المسافة الزمانية والمكانية ، وتحبب المصغر وتقريبه(١٨) .

ذهب سيبويه في الغرض من تصغير (دُوين) إلى أنّه من باب تقريب الشيء من الشي، قال: ((واعلم أنّك لا تحقر في تحقيرك هذه الأشياء الحين، ولكنّك تريد أنْ تقرِّب حيناً من حين، وتقلِّل الذي بينهما، كما أنّك إذا قلت: دُوَيْن ذاك ؛ فإنّما تقرّب الشيء من الشيء وتقلَّل الذي بينهما وليس المكان بالذي يحقّر))(١٩) .

نفهم من هذا أنّ سيبويه ذهب إلى تحقير(دُوَيْن) لتقريب حينٍ من حين ، وتقليل المسافة بينهما ، وليس للمكان مجال في التصغير.

وقد ذكر ابن السراج هذا المعنى في تصغير هذه الكلمة قال : ((ما يحقر لدنوه من الشيء وليس مثله، وذلك أُصَيغرُ منه وهو دُوَينُ ذاك))[٢٠] .

يلحظ من هذا النص أنّ الغرض من التصغير التقريب بين شيئين بينهما شيء من الاختلاف.

وذهب ابن فارس إلى أنّ الغرض وراء تصغير الكلمة(دُوَيْن) هو التقريب أيضاً[٢١] .

وصرح الزمخشري إلى أنّ تصغير (دُوَيْن) هو لغرض التقريب ، بل عنده من باب التقليل قال : ((وقد يحقر الشيء لدنوه من الشيء وليس مثله كقولك هو أصيغر منكم إنما أردت أنْ تقلل الذي بينهما وهو دُوين ذلك))[٢٢] .

وذكر الخوارزمي أنّ الغرض من تصغير كلمة (دُوَيْن) هو الاستهزاء، قال: ((... التصغير في دُوَيْن يُشعر بنوع استهزاء...))[٢٣] .

يبدو أنّ الاستهزاء هو قسم من التحقير وفرع عليه؛ لأنّ تحقير الشيء وتصغيره هو ضرب من الاستهزاء ، فهو فيما يبدو أنّه اشار إلى معنى فرعي للتصغير ، أو معنى المعنى.

رابعاً: الاشتقاق: - الطاغوت:

اختلف الصرفيون في اشتقاق كلمة (الطاغوت) ، فذهبوا إلى أنّه يائي اللام ، أو واوي، إذ صرح ابن قوطية (ت ٣٦٧ه) بأنّ (الطاغوت) مشتق من فعل ثلاثي معتل اللام بالواو أو الياء – طغا ، يطغو- ، و- طَغِي ، يَطْغى[٢٤] .

ونُسب إلى قطرب(ت٢٢٦ه)، وغيره، أنّه واوي اللام: ((... وروينا عن قطرب وغيره فيها الواو، طغا يطغو طُغُوًّا، وقد يجوز على هذا أن يكون أصله: طَغَوُوت، كفَعَلُوت من غَزَوتُ: غَزَوُوت ، وأنا آنس بالواو في هذه اللفظة... ثم إن اللام قدمت إلى موضع العين، فصارت بعد القلب طَيَغُوت أو طَوَغُوت، فلما تحركت الياء أو الواو وانفتح ما قبلها قلبت في اللفظ ألفًا؛ فصارت طاغوت كما ترى. ووزنها الآن بعد القلب فَلَعُوت...))[٢٥].

وذهب ابن جني إلى أنّه يائي اللام، قال: ((...فأما أصلها فهو طغيُوت؛ لأنّها من الياء...))[٢٦] .

وذهب الجوهري إلى أنّه واوي، قال: ((طَغا يَطْغى ويَطْغو طُغْيانا، أي جاوَز الحدّ))[٢٧].

وذكر السرقسطي(ت٤٠٠ه) أنّه أصله يائي أو واوي أيضاً ، قال : ((طغى : طغواً وطغياً ...))[٢٨] .

وذهب ابن سيدة إلى أنّه يائي اللام، قال: ((طغى يطغي طغيا، وطغيانا: جاوز القدر وارتفع وغلا في الكفر...))[٢٩] .

وذكر ابن القطاع (ت ٥١٥ه)أنّه يائي أو واوي اللام ، قال : ((طغا وطغي : طغوا أو طغياناً))[٣٠]

ورجح ابو البقاء العكبري(ت ٦١٦ه) الأصل اليائي فيه ، إذ قال : ((... و الطاغوت يُذكر ويؤنث ... وأصله طغيوت ؛ لأنّه من طغيت تطغى ، ويجوز أنّ يكون من الواو ؛ لأنّه يُقال فيه يطغو أيضاً ، والياء أكثر ... ثم قدمت اللام فجُعلت قبل الغين فصار طيغوتاً أو طوغوياً ، فلما تحرك الحرف وانفتح ما قبله قلب ألفاً ، فوزنه الآن فلعوت))[٣١] .

وذهب الخوارزمي إلى أنّ أصل لامه واو بلا شبهة، قال: ((يكون لام طاغوت واواً ، ونظيره الحانوت وزناً وقلباً، إلا أنّ اللام فيه واو بلا شبهة ...))[٣٢] .

يُفهم أنّ الخوارزمي يرى أنّ الأصل لكلمة (طَاغُوت) هو (طَغَا – يَطْغو) معتل اللام بالواو لا الياء ، وحملها على نظيرتها (الحَانُوت)، وأصل الكلمة (طَغَووت) ، ثم قدمت الواو الأول فصار (طَوَغوت)، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت (طَاغُوت)[٣٣] .

– الناس:

اختلف العلماء في أصل هذه الكلمة، فذهب سيبويه إلى أنّ أصل (ناس) : (أُناس) ، حُذفت الهمزة تخفيفاً، قال: ((ومثل ذلك أُناس ، فإذا أدخلت الألف واللام قلت: الناس، إلا أنّ النـــــاس قد تفارقهم الألف واللام، ويكون نكرة ...))[٣٤] .

وأيد المبرد هذا الرأي، قال: ((... وقولهم: ناس المحذوف موضع الفاء ، ولا نعلم غيره، ويدلك على ذلك الإتمام إذا قلت: أُناس ، فإنّما هو (فُعال) على وزن(غُراب) ، مشتق من أنِس...))[٣٥] .

وإلى مثل هذا ذهب ابن سيده، قال: ((... وقال بعضهم: ناس وأصلها أُناس فحذفت الهمزة تخفيفاً))[٣٦]، يظهر أنّ أصل كلمة (ناس) هو: (أنِس أو أنَس) .

وذهب قسم من العلماء إلى أنّه مشتقة من (نوس) ، أي أنّه واوي العين ، نُسب إلى السكاكي(ت٦٦٢ه)، بأنّ أصلها (نوس) ،((... وذهب السكاكي إلى أنّه الناس اسم تام وعينه واو من نوس إذا تحرك بدليل تصغيره على نُويس فوزنه فَعَلَ...))[٣٧] .

يلحظ أنّ التصغير دليل على أصل الكلمة ، فـــ (ناس) دّل على أصلها التصغير (نُويس) .

ورجّح أبو عمرو الشيباني (ت ٢١٣) أنّها مشتقة من (الإيناس) فُحذفت الهمزة والياء معاً ، فصارت الناس ، بزنة (العَال) ، فهي مشتقة عنده من الإيناس بمعنى الإبصار[٣٨] .

وصرح ابن الأنباري بالأصلين معاً ، (نوس) و(نسي) ، وذكر أنّ (نسي) قلباً مكانياً بتقديم لام الكلمة على العين فصارت (نَيس) ، قُلبت الياء ألفاً إلى الفتحة التي قبلها فصارت(ناس) ، قال ابن خالويه (ت٣٧٠ه) ، : ((... وسمعت ابن الأنباري يقول : الأصل في الناس نوس وجائز أنْ تكون النسي من النسيان ، فقلبوا لام الفعل إلى موضع عينه...))[٣٩] .

ونُسب هذا الرأي إلى الكوفيين عامتهم[٤٠] ، ويظهر أنّ للكوفيين مذهبين في هذه اللفظة هما : أنّ أصله (نوس) ونُسب هذا الرأي إلى الكسائي، و أصله (نسي) وقد نُسب إلى عامتهم[٤١] .

أما الخوارزمي فجعل كلمة (الناس) أصلها من (الإيناس) ، وقد أهمل (نوس و نسي) ، قال : ((... ناس مخفف أُناس فهو من فُعال ، ومنه أنِست الشيء بمعنى أبصرته وفي التنزيل : ((آنِس من جانب الطُور ناراً)) سُموا بذلك لظهورهم ، كما سُمي الجن جناً لاجتنابهم ، وقيل : سُموا بذلك ؛ لأنّ هذا الجنس مؤنس غير موحش))[٤٢] .

يتضح من هذا أنّه يرى أنّ (الناس) مشتقة من (الإنس) لا من (نوس) أو (نسي) ، وهي عنده على وزن (فُعال) حُذفت الهمزة تخفيفاً وهي تقابل الفاء في الميزان، فصارت بزنة (العَال) .

- أحد :

اختلف العلماء في كلمة (أحد) على فريقين ، ذهب قسم من العلماء إلى أنّ (أحد) أصله (وحد) ، و(وحد) أصله(واحد) ، فحذفت الألف تخفيفاً ثم همزت الواو المفتوحة في (وَحَد) ، ولم يُسمع إبدال الهمزة من الواو المفتوحة في غير هذا[٤٣]، قال سيبويه: ((...وقالوا أحدٌ وأصله وحدٌ، لأنّه واحد، فأبدلوا الهمزة لضعف الواو عوضاً لما يدخلها من الحذف والبدل...))[٤٤] .

وذهب النحاس إلى أنّ (أحد) أصله (واحد) ، ثم أبدلت الواو همزة ، فأصبح اللفظ (أاحد)، فسقطت الألف تخفيفاً فراراً من اجتماع المثلين (الهمزة والألف) فأصبح اللفظ (أحد) [٤٥] .

وأبان بعضهم أنّ (أحداً) لا إبدال فيه ، ولا تغير، فكأنه (فَعَل) من أصل مهجور، فاؤه همزة ، وعينه حاء ، ولامه دال[٤٦] .

وذكر العكبري في كلمة (أحد) مذهبين ، فقال: ((وهمزة أحد بدل من واو؛ لأنّه بمعنى واحد ، وإبدال الواو المفتوحة همزة قليل...، وقيل: الهمزة أصل ، كالهمزة في أحد المستعمل للعموم ، ومن حذف التنوين من أحد فلالتقاء الساكنين))[٤٧] .

أما الخوارزمي فقد ذهب في أصل (أحد) على (وحد)، إذ قال: ((أحد: أصلها وحد، في الحديث أنّه قال لرجل أشار بسبابته في التشهد: أحد أحد...))[٤٨] .

وإنّ ما ذهب إلية هو الراجّح أي أنّ (أحد) صفة للباري(عز وجل) دل على معنيين هما: أنّه بمعنى أصله الذي عنه جيء (واحد)، والآخر أنّه بمعنى (أحد)[٤٩] .

وانكر بعض المحدثين هذا الرأي ، وعدّوا أنّ (أحد) مشتقة من أصل ثلاثي ، فاؤه همزة، وعينه حاء ، ولامه دال، وهو أصل سامي قديم كان موجوداً في العربية[٥٠] .

وذكر الدكتور فاضل السامرائي أنّ دلالة (أحد) تختلف عن دلالة (وحد) ؛ لأنّ أصل (أحد) لوصف الانسان وغيره، أما (وحد) لا يوصف بها الانسان ، فلا نقول: رجل أحد ، بل رجل وحد، إذ هذا الابدال يدل على معنى واستعمال جديد[٥١] .

خامساً: حروف الزيادة : - زيادة الهمزة : (ضَهْيَأ) :

للعلماء في همزة (ضَهْيَأ) رأيان أولهما: أنّها زائدة وهو مذهب سيبويه إذ قال: ((...الهمزة لا تزاد غير أولى إلا بثبت. فمما ثبت أنها فيه زائدة قولهم: ضَهْيَأ ؛ لأنّك تقول : ضَهْياء كما تقول: عمياء))[٥٢]

يُفهم من نص سيبويه أنّه جعل زيادة الهمزة مرتبطة بوجود نظير يُقاس عليه .

وإلى مثل هذا ذهب أبو علي الفارسي ، قال: ((وإنّما يحكم بزيادة الهمزة ... ومنه قولهم: ضَهْيَأ ؛ لأنّهم قالوا: ضَهْياء ، فشتقوا من الكلمة ما سقطت فيه فهذا حكم الهمزة))[٥٣] .

يظهر أنّ الحجة في ذلك هو إهمال بناء (فَعْيل) ، وأنّ (ضَهْياء) بزنة (فَعْلاء) ، وكذا أنّ ضاهيت أشهر من ضاهأت[٥٤] .

والرأي الآخر أنّ الهمزة في (ضَهْيَأ) ، أصلية ، قال الزجاج: ((... وتكون همزة ضهياء أصلاً في الهمز...))[٥٥] .

وأيد ابن جني هذا الرأي ، وخالفه في فتح الفاء وكسرها ، قال : ((والذي ذهب إليه من الاشتقاق معنى حسن، وليس يعترض قوله شيء إلا أنّه ليس في الكلام (فَعْيَل) ، بفتح الفاء ، وإنّما هو (فِعْيَل) بكسرها نحو : حِذْيَم ...))[٥٦] .

أما الخوارزمي فقد ذهب إلى زيادتها ، قال : (((ضَهْيَاءُ): هي المرأة تُضاهي الرجال في أنّها لا تحيض ؛ ولأنّها لا تخلو من أنْ تكون فعلالاً أو فعيالاً أو فعلاء ، وليست فعلالاً ولا فعيالاً ؛ لأنّها لا تنصرف فثبت أنّها فعلاء ، فإنْ سألت : لمَ لا يجوز أنْ تكون الهمزة فيه أصلاً ، وهذا ؛ لأنّه يُقال : ضاهأت زيداً ، كما يُقال : ضاهَيت ؟ أجبت :لأنّه قد جاء(ضهيا) غير ممدود بمعنى ضَهْياء ، والهمزة فيه مزيدة ؛ لأنّها لو جُعلت أصلاً لكانت فَعْيَلاً بفتح الفاء وليس في الأمثلة فَعْيَل أنّما هو فِعْيَل بالكسر كـ (عِثْيَر) و(حِذْيَم)))[٥٧] .

يتضح أنّ ما ذهب إليه هو الراجح ؛ لأنّ الهمزة هنا للتأنيث ، والياء لا تكون أصلاً مع ثلاثة أحرف ، وكذا أنّ (ضهياء) غير مصروفة ، وأيضاً أنّ (فعلالاً وفعيالاً) ليس في كلامهم[٥٨] .

- زيادة الألف (عَلْقَى) :

اختلف العلماء في ألف (عَلْقَى) ، فذهب سيبويه إلى أنّها ليست للتأنيث ، إنّما للألحاق ، قال: ((وتلحق رابعة لا زيادة في الحرف غيرها لغير التأنيث، فيكون على فعلى نحو: علقى...))[٥٩] .

يُفهم من كلام سيبويه أنّه يجعل الألف في (عَلْقَى) للألحاق ، بدليل أنها لا زائدة ولا للتأنيث إذا كانت غير منونة.

وذهب المبرد إلى هذا الرأي، قال : ((وعلقى ويدلك على أَنّ الألف ليست للتأنيث أَنَّك تقول في الواحدة أَرْطَاة وعلقاة وهذا مُبين في باب التصريف وإِنَّما نذكر ها هنا شيئا للباب الَّذي ذكرناه وكل ما كان مُلحقًا بشيء من الفعل...))[٦٠] ، يتضح من نص المبرد أنّها للألحاق وليست زائدة أو للتأنيث.

وصرح ابن السراج أنّها للألحاق ، قال : ((ولا تكون الألف ملحقة أَبدًا إلا أَنْ تكون آخرًا نحو: عَلقَى...))[٦١].

أراد ابن السراج أَنَّها ملحقة إِذا كانت منونة ؛ لأَنَّها إِنّما تكون للتأنيث في نحو: عَطْشَى... فإِذا لم تكنْ للتأنيث كانتْ ملحقة وكانتْ منونةً نحو: عَلْقًى ؛ لأَنَّها منونة .

وذكر ابن الوّراق أنّها للإلحاق، قال : ((وكذلك حكم الألف إِذا كانت للإلحاق بمنزلة الأصلي، وذلك نحو: أرطى وعلقى...))[٦٢] .

ورجح ابن جني هذا الرأي، قال: ((...فالألف في علقاة ليست للتأنيث لمجيء هاء التأنيث بعدها وإنما هي للإلحاق ببناء جعفر وسلهب فإذا حذفوا الهاء من علقاة قالوا : علقى غير منون))[٦٣].

وأيد ابن سيدة أنّها للإلحاق ، قال : ((...وليس فيه علامة التأنيث، نحو التمر والبسر، وتقول: أرطى وأرطاة، وعلقى وعلقاة ؛ لأَنّ الألفات لم تلحق للتأنيث...))[٦٤] .

أما الخوارزمي فقد ذهب إلى أنّ الألف في (عَلْقَى) هي مزيدة ، قال : (((عَلْقَى) : نبت ، والألف فيه مزيدة لقولهم: بعير عالق ، وراعي العلقى...))[٦٥] .

يظهر أنّه يرى أنّ ألف في (عَلْقَى)، مزيدة ، وأصله الثلاثي (عَلَقَ) ، بدليل اشتقاقه نحو: عَالق ، وعَلْقى .

- زيادة النون والهمزة :(كُنْتَأل):

ذهب سيبويه إلى أنّ النون تكون ثانية في الاسم والصفة ، قال : ((وأما (النون) فتلحق ثانية فيكون الحرف على مثال (فُنْعَلّ) في الاسم والصفة وهو قليل، فالصفة : كُنْتَأل والاسم :خُنْثَعْبة))[٦٦].

يتضح من هذا أنّ النون زائدة في الاسم والصفة وهي عنده على وزن(فُنْعَلّ).

وتحدّث ابن السراج عن لحاق النون في الرباعي ثانية ، قال: ((فُنْعَلَل خُنْثَعَبة ، اسم وهو الغريز ، والصفة : كُنْتَأل وهو القصير))[٦٧] .

يبدو أنّه خالف سيبويه في وزنها ، إذ يرى أنّ الهمزة متحركة (فُنْعَلَل) ، أمّا سيبويه فهي عنده ساكنة (فُنْعَلّ) إذ إنّ اللام المشددة في (فُنْعَلّ) عبارة عن لا مين الأولى ساكنة .

وعرض ابن جني لكلمة (كُنْتَأل) ، قال : ((وأما الهُنْدَلِع فبقلة وقيل : إنّها غريبة ولا تنبت في كل سنة، وما كانت هذه سبيله كان الإخلال بذكره قدرا مسموحا به ومعفوّا عنه، وإذا صحّ أنّه من كلامهم فيجب أنْ تكون نونه زائدة ؛ لأنّه لا أصل بإزالتها فتقابلَه ، فهي إذًا كنون كُنْتَأل ، ومثال الكلمة على هذا فُنْعَلِل ، ومن ادّعى أنّها أصل وأن الكلمة بها خماسيّة فلا دلالة له ولا برهان معه ، ولا فرق بين أنْ يدّعي أصليّة هذه النون وبين ادّعائه أصلية نون كُنْتَأل وكَنَهْبُل))[٦٨] .

المتأمل في هذا النص يجد أنّ ابن جني يذهب إلى زيادة النون في كُنْتَأل ووزنها عنده (فُنْعَلِل) ولا حجة لمن يقول بأصالة النون فيها ، ويمكن حملها على وزن الهُنْدلِع.

أما الخوارزمي فقد ذهب إلى أنّ النون والهمزة زائدتان فيه ، وأصله الثلاثي (كتل) ، مستدلاً على زيادة الهمزة بـــ (شمأل) ، إذ قال: ((كُنْتَأل : وهو القصير وهو (فُنْعَلّ) عند أصحاب الأبنية إذ النون فيه وقعت موقع النون من قُنْفَخْر بضم القاف وقد تبين ثم زيادتها ، وعندي أنّه فِنْعَأل ؛ لأنّ الهمزة قد زيدت غير أول في نحو (شمأَلٍ) و(خرائصٍ) وقد دل على زيادتها ها هنا قولهم في معناه مكتل))[٦٩] .

ويلحظ أنّه خالفهم أيضاً في الصائت القصير– فاء الصيغة– إذ هي عنده مكسورة.

ويرى الرضي أنّ ما جاءت عليه (كُنْتَأل) ، من أوزان تُعدّ من النوادر ، إذ قال: ((... وكذا كُنْتَأل ؛ لأنّ فُعْلَلاً وفُعْلَلّا وفُنْعَلاً نوادر...))[٧٠] .

– زيادة السين والهاء:

أختلف العلماء في زيادة السين في الفعل ، ذهب سيبويه إلى زيادة السين عوضاً ، قال: ((... السين في الفعل زيدت في العوض ؛ لأنّها من حروف الزوائد التي تُزاد الفعل...))[٧١] .

أما الأخفش فيرى أنّ السين في الفعل هي عوض عن إسكان الفعل، قال: ((... وقال بعضهم: (أسطاع يُسطيع) فجعلها من القطع كأنها (أطاع يُطيع) ؛ فجعل (السين) عوضاً من إسكان (الواو)))[٧٢].

ويرى المبرد أنّ السين زائدة في الفعل، وليست عوضاً عن حذف حركة عين الفعل؛ لأنّ تلك الحركة منقولة إلى الفاء ولا يجوز اجتماع العوض والمعوض منه في كلمة واحدة في لغة العرب[٧٣] .

وذكر ابن جني أنّ السين قد زيدت عوضاً عن سكون العين فيه، ((وزيدت السين... عوضاً من سكون عينه))[٧٤]، وهذا هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين .

وأشار الطبرسيّ(ت٥٤٨ه) ، إلى أنّ العوض في الفعل لا يكون لازماً[٧٥] .

ويرى الخوارزمي أنّ السين والهاء زيدتا في الفعل من باب تسهيل النطق بالتضعيف نحو : استنسخه ، وكذلك الهاء نحو: استوهبه ، قال: ((وعندي أنّ الهاء والسين زيدتا فيهما تسهيلاً لكلفة التكرير والإطلاق))[٧٦] .

يظهر أنّ السين والهاء زيدتا لغرض صوتي هو تسهيل النطق ، والتخلص من التضعيف .

- زيادة الخاء والنون (خَنْدَريس):

ذهب سيبويه إلى أنّ الياء زائدة في(خَنْدَريس)، قال : ((الياء تلحق خامسة فيكون الحرف على فَعْلَلِيْل في الاسم والصفة ، فالاسم سَلْسَبِيْل و خَنْدَريس ...)) [٧٧] .

وأيد ابن السراج هذا الرأي ، قال: ((فعْلَليلٌ خَنْدَريسٌ وعَنَدليبٌ طَائرٌ وسَلْسَبيلٌ والصفةُ دَرْدَبيسٌ وهيَ العجوزُ والداهيةُ أَيضاً))[٧٨] .

أما ابن فارس فلم يعرض إلى أصلها، قال: ((وأمَّا (الخَنْدَريس) وهي الخمر، فيقال إنّها بالرومية، ولذلك لم نَعْرِض لاشتقاقها. ويقولون: هي القديمة؛ ومنه حنطةٌ خندريسٌ: قديمة))[٧٩].

ورجّح ابن سيده قول سيبويه في (خَنْدَريس)، قال: ((خَنْدَريس سميت به لقدمها ومنه حنطة خندريس للقديمة ... قال سيبويه: خَنْدَريس خماسيٌ مزيدٌ...))[٨٠] .

وذهب الزمخشري إلى هذا الرأي، قال: ((... وللمزيد فيه خمسة ولا تتجاوز الزيادة فيه واحدة وأمثلتها خَنْدَريس...))[٨١] .

أما الخوارزمي فعنده أنّ أصل (خَنْدَريس) : (دريس) ، وإنّ الخاء والنون عنده مزيدان بخلاف العلماء الذين يرون أنّ النون أصلية ، قال: ((خَنْدَريس: هي الخمر سميت بذلك لقدمها، ومنه قولهم: حنطة خَنْدَريس أي قديمة ، وكأنها من دريس مضموم إليها الخاء والنون) [٨٢] .

يبدو أنّ الخوارزمي حصر الزيادة في أول البنية ولم يجعلها متشعبة.

وذكر الصاغاني(ت٦٥٠ه)، أنّ وزنها (فَنْعَليل) ، أي أنّه صرح بزيادة النون، قال: ((الخَنْدَريس: الخَمْر، سميت بذلك لقدمها، ووزنه فَنْعَليل ، والنون زائدة))[٨٣] .

- زيادة النون: (مَنْجَنُون):

ورد وزن (مَنْجَنُون) عند سيبويه ثلاث مرات ، (فَعْلَلُوْل) : مَنْجَنُون اسماً وصفة خَنْدَقُوق[٨٤]، و(فَنْعَلُوْل) : قالوا: مَنْجَنُون وهو اسم[٨٥] ، و(مَنْجَنُون) بمنزلة (عَرْطَلِيْل) ، فهذا ثبت ويقوي ذلك مَنَاجِيْن[٨٦].

يبدو أنّ سيبويه أعطاها (مَنْجَنُوناً) ، زنتين إحداهما : فيها زيادة واحدة هي الواو تلك هي (فَعْلَلُوْل)، أما الأخرى ففيها زيادتان هما: النون الثانية والواو خامسة ، ومثل لها مرة بالصفة

(خَنْدَقُوق) ، وأخرى بـــ (عَرْطَلِيْل)، وقد جعل النون أصلاً في (خَنْدَقُوق) ، وتمثيله بـــ (عَرْطَلِيْل)، يقطع بأصالة النون في (مَنْجَنُون)، كما صرح بأنّه ثبت.

يتضح من هذا أنّه لم يذهب إلى زيادة النون في (مَنْجَنُون) ، إذ جعلها جميعاً على (فَعْلَلُوْل) و(فَعْلَلِيْل).

وإلى مثل هذا ذهب ابن قتيبة (ت٢٧٦ه) ، قال: ((... والميم في (المَنْجَنيق) من نفس الحرف، وهو بمنزلة عنتريس، و (مَنْجَنُون) كذلك بمنزلة (عَرْطَليل)))[٨٧].

وصرح أبو علي الفارسي بذلك أيضاً: قال: ((فأما مَنْجَنُون فَعْلَلُوْل...))[٨٨] .

وعلّل ابن جني ذلك إذ قال: ((الميم في(مَنْجَنُون) ، أصل، فهذا معنى قوله: (مَنْجَنُون) كذلك، وليس يريد أنّ مَنْجَنُوناً من ذوات الخمسة مثل: عَضْرَفُوط ، هذا محال؛ لأجل تكرير النون، وإنّما هو مثل (حَنْدَقوق) ، ملحق بـــ (عَضْرَفُوط)، ولا يجوز أنْ تكون الميم زائدة ؛ لأنّا لا نعلم في الكلام مَفْعَلُولا، ولا يجوز أيضًا أنْ تكون الميم والنون جميعًا زائدتين على أنْ تكون الكلمة ثلاثية من لفظ: (الجن) من (جهتين) : إحداهما: أنّك كنت تجمع في أول الكلمة زيادتين، وليست الكلمة جارية على فعل مثل: (منطلق) ... ، والأخرى: أنّا لا نعلم في الكلام (مَنْفَعُولاً) فنحمل هذا عليه، ولا يجوز أيضًا أنْ تكون النون وحدها زائدة؛ لأنّها قد ثبتت في الجمع في قولهم: (مَناجِين) ، ولو كانت زائدة لقيل: (مَناجِين)، كما قالوا: (مَجَانِيْق) في جمع (مَنْجَنِيْق) لما كانت النون زائدة، وإذا لم يجز أنْ تكون الميم وحدها زائدة ولا النون وحدها زائدة، ولا أنْ تكونا كلتاهما زائدتين، لم يبق إلا أنْ تكونا أصلين، وتجعل النون لاماً مكررة، وتكون الكلمة مثل خَنْدَقُوق ملحقة بـــ عَضْرَفُوط))[٨٩].

وجاء منسوباً إلى الفراء أنّه حكى عن العرب قولهم : بزيادة الميم في (مَنْجَنُون) و (مَنْجَنِيْق)، وهو شاذ لا يقاس عليه[٩٠].

أما الخوارزمي فيرى أصالة الميم وزيادة النون في (مَنْجَنُون) ، قال: ((مَنْجَنُون: هي الدولاب التي يستقى عليها ... ، ويشهد لكون الميم فيه أصلاً والنون زيادة أنّه ورد فيه مَنْجَنِيْن وهو فَنْعَلِيْل كمنجنيق ؛ لأنّهما لو كانا مزيدتين لاجتمع في أول الاسم زيادتان وهذا لا يكون إلا في الاسم الجاري...))[٩١] .

يظهر أنّه اعتمد على الاشتقاق إذ أورد ما يفيد بأصالة الميم (مَنْجَنِيْن)، وحجته في أصالتها أنّه لا تجتمع في أول الاسم أكثر من زيادة ، إلا ما كان جارياً نحو (مُنطلق) فعليه أصبحت الميم من أصل البنية.

سادساً : دلالة صيغة (تَفْعِيل) على القلة:

تأتي هذه الصيغة مصدراً للفعل على زنة (فعّل)، قال سيبويه : ((وأما فَعَّلتُ فالمصدر منه على التَّفعيل ، جعلوا التاء التي في أوله بدلاً من العين الزائدة في فعَّلت ، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الأفعال، فغيروا أوله كما غيروا آخره ، وذلك قولك : كسَّرتُهُ تكسيراً ، وعذَّبْتُهُ تعذيباً))[٩٢].

يُفهم من نص سيبويه أنّ استعمال (فَعّلَ) بتضعيف العين في معنى التكثير متى ما أردت استعمال أي فعل ساغ لك نحو : قطعته وكسّرته، وأنّ التاء في أوله بدلاً من العين الزائدة في التضعيف ، وكذا الياء التي قبل الآخر بمنزلة ألف أفْعال[٩٣] .

وأيد المبرد هذا الرأي ، قال: ((ومن هذا الوزن فعّلت ومصدره التفعيل؛ لأنَّه ليس بملحق فالتاء الزائدة عوض من تثقيل العين والياء بدل من الألف التي تلحق قبل أواخر المصادر وذلك قولك قطعته تقطيعا وكسرته تكسيرا وشمرت تشميراً))[٩٤] .

وقيل إنّها جاءت مسموعة في (فعّل) صحيح اللام ، نحو : شيخ تشييخاً ، وصفق تصفيقاً[٩٥].

أما الخوارزمي فعنده هذه الصيغة تدل على (التقليل) بدليل القرآن الكريم ، وعلل قائلاً: ((فإنْ سألت لو كان التفعيل بناء تكثير لما استقام وصف الكثير بالقليل ، وفي قوله تعالى : ((فأمتّعه قَليلاً)) ؟ أجبت : المراد به زمناً قليلاً ، وهذا لأنّ تمتيعه لمّا كان إلى نقصٍ وفناءٍ ونفاذٍ وصفه الله بالقلة ومن هذا الباب قوله تعالى:((قل متاعَ الدنيا قليلٌ))))[٩٦] .

يتضح من هذا أنّ الخوارزمي يرى أنّها تفيد التقليل في النص ، ويبدو لي أنّها مختصة بالزمن دون غيره، والدليل أنّها وردت في القران الكريم تفيد تقليل الزمن، وذهب عباس حسن أنّها تفيد التكثير، قال:((قد يغني في التكثير عن (التفعيل) (تفعال)))[٩٧].

سابعاً: الجموع: ١- جمع التكسير: - تكسير الاسم الخماسي:

الجمع في الاسم الخماسي يكون على (فَعَالِل) ، وتطّرد هذه الصيغة في جمع الخماسي المجرد بعد حذف خامسه أو رابعه إذا كان هذا الرابع شبيهاً بأحرف الزيادة نحو: (فَرَازِق) و(فرازد) بحذف الخامس[٩٨].

والعلماء في جمع الاسم الخماسي على فريقين في الحذف إذ ذهب سيبويه إلى حذف الحرف الخامس، قال : ((...وذلك أنّهم لا يكسّرون من بنات الخمسة للجمع حتى يحذفوا؛ لأنّهم لو أرادوا ذلك لم يكن من مثال مَفَاعِل ومَفَاعِيل، فكرهوا أنْ يحذفوا حرفاً من نفس الحرف ومن ثم لا يكسرون بنات الخمسة إلا أنْ تستكرهم فيخلطوا؛ لأنَّه ليس من كلامهم، فهذا دليلٌ على الزوائد))[٩٩] .

والمتأمل في كلام سيبويه يجد أنّه يرجح حذف الحرف الخامس عند الجمع ، ويعده من الزوائد.

وذكر ابن السراج ذلك إذ قال : ((وما جاء من الأسماء ملحقاً فاحذف بالخمسة منها الزوائد وردَّه إلى الأربعة ، تقول في سَفَرجلٍ: سَفَارج فتحذف اللام ...))[١٠٠] .

وصرح أبو علي الفارسي بذلك في حذف الحرف الخامس؛ لأنّ بقاءه مكروه[١٠١] .

وذهب آخرون إلى حذف الحرف الرابع في تكسير الاسم الخماسي ، ويبقى الحرف الخامس إذا كان الحرفان متشابهين[١٠٢] .

وأجاز الكوفيون والاخفش حذف الحرف الثالث من الاسم الخماسي عند تكسيره ، وعلّلوا ذلك ، فيما يكون فيه من السهولة عند النطق به ، وكذا ألف الجمع تحل محله عند الجمع فقالوا : خوانق وفرادق[١٠٣].

أما الخوارزمي فقد ذهب إلى حذف الحرف الخامس عند تكسير الاسم الخماسي، قال:((إذا كسّرت الخماسي فاحذف الخامس منه حتى يعود رباعياً ثم كسّره ، ألا تراك تقول : في تكسير العندليب ، وهو طائر يقال له الهزاز والبلبل : يُعندل أي يُصوّت ، قـــــال سيبـــــويه: إذا كانت النون ثانية فلا تُجعل زائدةً فإنْ سألت : فما الفرق بين التصغير والتكسير ، حيث يجوز في التصغير كلا الأمرين وهو إما حذف الخامس وإثبات الرابع ، وإما حذف الرابع وإثبات الخامس ، ولا كذلك ها هنا ، فإنّه لم يجزِ إلا حذف الخامس ؟ أجبت : القياس أنْ لا يجوز فيه كلا الأمرين ...))[١٠٤] .

يتضح من هذا أنّ الخوارزمي رجّح الرأي الأول الذي يقول: بحذف الحرف الخامس عند التكسير لم يجزِ كلا الأمرين في التكسير حذف الخامس، أو الرابع وإنْ كانا متشابهين.

والمتأمل في الاشتراك بين الدال والقاف في الحذف يجد نسقاً صوتياً يحقق تناوباً بين نغمة الهمس ونغمة الجهر؛ لأنّ الدال صوت مجهور، والقاف صوت مهموس، ويحقق هذا النسق التتابعي للهمس والجهر مستوى إيقاعياً للسياق الصوتي[١٠٥] .

أما ابن هشام الانصاري فقد قال بالخيار: ((وأنت بالخيار في حذف الرابع أو الخامس إنْ كان الرابع من الخماسي مشبهاً للحروف العشرة التي تُزاد في الكلم...))[١٠٦] .

- الجمع على (أَفْعُل):

ذكر سيبويه وجهين في جمع كلمة (أمة) هما: آم ، و إماء ، قال : ((ولو سمّيت امرأة بشفةٍ أو أمةٍ لقلت: آمٍ ، وشِفاةٌ ، وأماءٌ ، ولا تقل : شَفَات ولا أمَات ؛ لأنّهنّ أسماء قد جُمعن ... ، ولا تقل : إلا آمٍ في أدنى العدد ؛ لأنّه ليس بقياس ... وقال بعض العرب : أمةٌ وإموان...))[١٠٧].

يظهر من كلام سيبويه أنّ جمع (أمَة) يكون على (فِعال) : (إماء) و (فَعَلة): (آم) ، ولا يجوز جمعها جمع مؤنث سالماً (أمَات) .

ووزن (أمَة) عند المبرد (فَعَلة) ، قال : ((فالإموان : جمع أمةٍ ، وأصل أمة (فَعَلة) متحركة العين ...فأمةٌ قد علمنا أنّ الذاهب منها واو بقولهم: إموان ... وعلمنا أنّ أمَة (فَعَلة) متحركة بقولهم: في الجمع آم...))[١٠٨] ، يُفهم من النص أنّ لام (أمَة) واو بدليل إموان.

وقال المؤدب(ت ٣٣٨ه): ((الامِوان: جمع أمَة، ولا يجوز: الاميال؛ لأنّ أولها مفتوح، وأول جمعها مكسور ، ولو أظهرت الواو في واحدتها وثنيت لم يشبه ذلك اللفظ جمعها))[١٠٩] .

ولم يجوّز ابن السراج جمع(أمَة) على (أمات) ، قال: ((وقالوا: آمٌ وإماءٌ في أمةٍ، وقال بعضهم: أَمَّةٌ وإموانٌ...))[١١٠] .

يظهر أنّ هناك أكثر من جمع لكلمة (أمَة) هو : (آم) في القلة، و(إماء) ، و(إموان) ، و(أمات) .

أما الخوارزمي فقد ذهب إلى أنّ جمع كلمة (أمة) على (أمَوَة) ، قال: ((أمة : أصلها أموة ولقد أموت أمُوَّةً ، والقياس في جمعها أنْ يُقال: أموٌ كأكم إلا أنّه قُلبت الضمة فيها كسرة لما ذكرنا من أنّه ليس في كلام العرب كلمة آخرها واو ما قبلها مضموم))[١١١] .

يظهر أنّ الخوارزمي يرى أنّ (أمَة) أصلها (أَموة) لامها واواً بدليل (أموت أَمُوة) ، وجمعها إذ ذكر أنّ القياس جمعها (أَمْوٌ) على (أَفْعُل) ، قلبت الضمة فيها كسرة ، فراراً من توالي الأمثال – ضمة بعدها واواً/– عـــَم / مـــــُ و / قلبت الضمة كسرة ،/ عـــــَم/ مـــــِو /، قلبت الواو ياءً /عـــــَ/ مـــــٍ /، فأصبحت (آمٍ) .

٢– جمع المؤنث السالم : – (أُمّات) :

العلماء في هاء (أمهّات) ، على مذهبين ، يرى سيبويه أنّها زائدة ، وإنّ وزنها (فعلهة)[١١٢] .

وصرح جمهور العلماء بأنّ الهاء في (أمهات) زائدة ، وأنّها على وزن (فُعْلهات) والواحدة (أُمهة)[١١٣].

وذهب المبرد إلى أنّ الهاء زيدت للفرق بين العاقل وغير العاقل إذ قال: ((فأما (أمهّات) فالهاء زائدة؛لأنّها من حروف الزوائد ، تزاد لبيان الحركة في غير هذا الموقع فزيدت ، ولو قلت : أمات ، لكان هذا على الأصل ، ولكن أكثر ما يستعمل (أمهّات) في الأنس و (أمّات) في البهائم فكأنها زيدت للفرق))[١١٤] .

وأجاز ابن السراج الوجهين ، فذهب إلى أنّ الهاء زائدة كما أجـــــاز أنْ تكون الـــــــهاء أصـــــــلية ، قال: ((فأما (أُمهّات) فوزنها (فُعْلَهاتٌ) يدلُّك على ذلك أَنَّهم يقولون: أُمٌّ وأُمهاتُ، فيجيئون في الجمعِ بما لم يكن في الواحد، وقد حكى الأخفش على جهة الشذوذ أَنَّ من العرب من يقول: (أُمَّهَةٌ) فإنْ كان هذا صحيحاً فإنَّه جعلها فُعَّلَةً والحقها بِجُخْدَبٍ ومن لم يعترف بِجُخْدَبٍ ولم

يثبت عنده أَنَّ في كلام العرب (فُعْلَاً) وجب عليه أَنْ يقول (أُمَّهَةٌ) فُعْلَهَةٌ...))[١١٥] ، واستدل على أصالتها بما رواه صاحب الكتاب من قولهم : تأمهت أماً[١١٦] .

وذكر الفراء أنّ من أثبت الهاء في المفرد جمعها على (أُمهّات) ، قال: ((والعرب تقول : هذه أمي ، وهذه أم وأمة ، فمن اثبت الهاء في الواحد جمعه على أمهّات))[١١٧] .

وذهب ابن درستويه(ت٣٤٧ه) ، إلى أنّ الهاء فيها أصلية ، منكراً على من ذهب إلى زيادتها ، قال: ((فأما الأمومة في مصدر الأم ، فمخالفة للقياس ، شاذ على نظائرها ؛ لأنّ الأم تقديرها : أمهة على وزن فُعّلة ، بتشديد العين ، ولكن قد حذفت منها الهاء الأصلية التي هي لام الفعل منها ، والدليل على ذلك : أنّ جمعتها أُمهات ... فكان يجب أنّ تُرد الهاء المحذوفة منها في مصدرها ، كما تُرد في جمعها ، فيقال: في الفُعُولة منها : أُموهة ،فأما الأُمومة ، فإنّما هو الشاذ ، أُخرج على لفظ الأمر ، وليست الميم الثانية منها بلام الفعل ، وإنّما اللام منها الهاء المحذوفة ، والميمان عين الفعل قد كُررت))[١١٨] .

والمتأمل في نصوص العلماء يجد أنّ هناك فرقاً ملحوظاً في اللفظ والدلالة في استخدام ما بين (أمَهات) و(أُمَات) ، إذ أنّ (أُمهّات) تستعمل للعقلاء ، و(أُمّات) تستعمل لغير العاقل كالبهائم[١١٩] .

وقيمة رأي الخوارزمي أنّه لم يفرق في الجمع على (أُمّات) بين العاقل وغير العاقل إذ عنده هذا الجمع يستعمل لكليهما، وجعل الهاء للتفخيم إذ قال: ((الأم : هي الوالدة ، وجمعها أُمّات والهمزة فيها فاء بدليل أنّه يُقال: ما كنت أما ولقد أممت أموماً ... ، ثم زيدت الهاء في جمعها لتفخيم شأنها فقيل: أمَهات وخص بها الجمع ؛ لأنّه موضع تغيير في كل جمع تزاد الهاء...))[١٢٠] .

٣- الجمع : - الجمع في (أنْدِية وأنْجِدة) :

إنّ العلماء الذين تحدثوا عن جمع هذين اللفظتين على قسمين منهم من صرح أنّه شاذ ومنهم من يعد أنّ فيه وجوهاً عند الجمع، فالذي ذهب إلى أنّ فيه وجوهاً عند الجمع أي جمعه يكون على (أندية)، و(أنديات)، و(أنداء)، و(نواد)[١٢١] ، وذهب قسم من العلماء بأنّ هذا الجمع(أندية) شاذ[١٢٢] .

وأما الجمع في كلمة (أنجدة)، فإنّ العلماء ذهبوا إلى أنّ هذا الجمع يكون على (أنجاد) و(نُجُد) و(نجود) ، وعدّوا (أنجدة) جمعاً شاذاً [١٢٣] .

المتأمل في هذه الجموع لا يجد من العلماء من رجّح الجمع على (أنْدِية) أو (أنْجِدة) ، إذ نجدهم عدّوا هذه الجموع مرةً شاذه ، ومرة أخرى لها وجه في العربية .

أما الخوارزمي فقد رجّح هذا الجمع على شذوذه، وعلّل ترجيحه قائلاً: ((هذان الجمعان مع شذوذهما لهما عندي وجه، أما أندية فلأنّ مفردها إنْ كان في نفسه فعلاً، لكنه بالنظر إلى ما يقابله

وهو الجفَاف فَعَال ومن ثم كسّروه على أفْعِلَةٍ ... ، وأما أنجدة فجمع نِجَاد جمع نجدٍ، ومن فتح كالبحر فمن متون نجادٍ إلى بطون وهادٍ ...))[١٢٤] .

ثامناً : المثنى بمعنى الجمع:

قد يأتي الجمع من غير تغير ثم تزيد عليه زيادة تدل على الجمع كما هو الحال في التثنية ، ويقال : له جمع على حد التثنية ، لسلامة صدره كما كان المثنى كذلك، وجعلوا التثنية أصلاً في الجمع ؛ لأنّ المثنى لا يكون إلا سالماً والجمع كذلك[١٢٥] .

والعرب إذا أرادوا شيئين هما من خلقه في نفس الشيء نحو القلب واليد قالوا: قلوبهما وأيدهما ونحو ذلك[١٢٦] .

وفصّل سيبويه القول في ذلك ، قال : ((وسألتُ الخليل رحمه الله عن: ما أحسنَ وجوهَهما؟ فقال: لأنّ الاثنين جميعٌ، وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا ذاك، ولكنهم أرادوا أنْ يفرقوا بين ما يكون منفرداً وبين ما يكون شيئاً من شيء، وقد جعلوا المفردين أيضاً جميعاً... ، وقد يثنُّون ما يكون بعضاً لشيء. زعم يونس أنّ رؤبة كان يقول: ما أحسنَ رأسيهما...))[١٢٧] .

وهذا باب ما لفظ به بالجمع ، وهو أنّ يكون كل واحد منهما بعض الشيء كقولهم : ما أحسن رؤوسهما، وأحسن عواليهما[١٢٨] .

وذهب الفراء إلى أنّ هذه الجموع ذُكرت مُضافةً إلى اثنين فصاعداً فهو جُمع ، قال: ((كل شيء موحد من خلق الإنسان إذا ذُكر مضافاً إلى اثنين فصاعداً جمع ، فقيل : قد هشمت رؤوسهما ...))[١٢٩] .

وذكر ابن السراج ذلك ، قال: ((وهو أَنْ يكون كل واحدٍ بعض شيءٍ مفرد من صاحبه كقولك : ما أَحسن رؤوسهما وزعم يونس أَنَّهم يقولون : غلمانهما وإنّما هما اثنان وزعم أَيضاً أَنَّهم يقولون : ضربت رأسيهما وأَنّه سمع ذلك من رؤبة...))[١٣٠] .

قد تجعل العرب الجمعَ مكان المثنى، إذا كان الشيئان متصلاً كل واحدٍ منهما بصاحبه، تقول:(ما أحسنَ رُؤُوسَهما)، وبعض العرب يجعل الجمع مكان المثنى مطلقاً، وعليه قولهم: (ضع رِحالَهُما)[١٣١].

يتضح أنّ العلماء ذكروا الرأيين من دون التفصيل أو الترجيح بينهما ، وحجتهم السماع على حين نجد الخوارزمي قد رجّح بينهما، إذ قال: ((اعلم أنّه كما يجوز أنْ يقول: ما أحسن رؤوسهما ، يجوز ما أحسن رأسيهما ، ولكن الأحسن هو الجمع...))[١٣٢] .

نجد أنّ ما رجحه الخوارزمي هو الاصوب ، بدليل أنّ (رأسيهما) فصيحة ، وليست من النوادر ، وهذا مما ساعد التدرج من الجمع إلى المثنى ، فقيل: رأساهما دون رؤوسهما، وقلباهما دون قلوبهما، وعُناقهما دون أعناقهما، وسيفاهما دون أسيافهما، واعتياد ما آل إليه هو التدرج[١٣٣].

تاسعاً : الحذف: – حذف الألف (الحمام) :

ذهب جمهور العلماء إلى أنّ الحذف في هذه الكلمة هو من باب الضرورة الشعرية، أو للتضعيف، قال الخليل: ((أَراد الحمام فأسقط الميم التي هي حرف الإعراب فبقي الحما فقلب الْألف كسرة لاحتياجه إِلى القافية اضطراراً))[١٣٤] .

وصرح سيبويه بمثل هذا : ((هذا باب ما يحتمل الشعر اعلم أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبّهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً، كما قال العجّاج:

قواطناً مكة من ورق الحمي (يريد به الحمام)))[١٣٥] .

يُفهم من كلام سيبويه أنّه حذف الألف فأصبح (حمم) ثم أبدلت من الميم الثانية الياء للتضعيف .

وذهب ابن السراج إلى إبدال الحرف المضعف ، قال : ((إنّه حذف الميم التي هي لام الفعل وقلب ألف الحمام ياءً وأحسن ما قِيل فيه أنَّ الشاعر لمَّا اضطر حذف الأَلف من الحمام؛ لأَنَّها مدة كما تحذفها من سائر المدود فصار الحَمِمُ فلزمه التضعيفُ فأَبدلَ مِنْ إحدى الميمينِ ياءً كمَا فعلوا في (تَظَنَيْتُ)))[١٣٦] .

وتابع الجوهري ابن السراج ، قال : ((يريد الحمام فحذف الميم ، وقلب الألف ياء ، ويُقال : حذف الألف كما يحذف الممدود فاجتمع الميمان ، فلزمه التضعيف ، فقلبت أحداهما ياء...))[١٣٧] .

وذكر العكبري هذه المسألة غير مرة على أنّها من باب الضرورة الشعرية ، قال: ((يريد الحَمام وسنذكر في هذا الباب ما يجوز للشاعر عند الضرورة مفصلاً إنْ شاء الله تعالى واعلم أنَّ معظم ما يجوز في ضرورة الشعر يرجع إلى أصلٍ قد رجّح عليه أصل آخر فالشاعر يحاول ذلك الأصل المتروك عند الضرورة))[١٣٨] .

والمتأمل في نصوص العلماء يرى أنّ منّهم من ذهب إلى حذف الميم الأخيرة، وقلب الألف ياءً فصارت (الحمي)، ومنهم من حذف الألف ، وقلب الميم الثانية ياءً ، وعلّة هذا القلب كراهة توالي الأمثال.

أما الخوارزمي فيرى أنّ الحذف هنا من باب التخفيف، قال: ((... ويروى الحمِي بكسر الميم والمراد به : الحمام ، ويُقال : إنّه حذف الألف كما تحذف الممدود ، واجتمع الميمان فلزم التضعيف، فقلبت أحدهما ياءً يطيب ، وعندي أنّه حذف حرف التضعيف للتخفيف...))[١٣٩] .

وفي ما أرى أنّ ما ذهب إليه الخوارزمي هو الراجح بدليل كثرة الاستعمال تجيء معها الرغبة في الحذف في التراكيب والصيغ والتقاء الساكنين، وقد وقع هنا التقاء الساكنين فحذف من باب التخفيف، لصعوبة النطق بها في الشعر غالباً[١٤٠] .

إذ نجد أنّه يذهب إلى الاجراء الثاني ، فهو يرى أنّ علّة الحذف هو التخفيف والتوصيف لها: /حـــِ/ مـــــَ/ مـــــُ /، حذفت الفتحة الطويلة /حـــــِ/ م/ مـــــُ/، نُقل الصامت إلى المقطع الأول /حـــــِم/ مـــــُ/ قلبت الميم الثانية ياءً لكراهة توالي الأمثال .

عاشراً : الإدغام: - إدغام الحاء في العين :

ذكر العلماء أنّ العين تدغم في الحاء، قال الخليل: ((فأقصى الحروف كلها العين والحاء، ولولا بحة في الحاء لكانت مشبهة بالعين))[١٤١] .

أراد بذلك من جهة اللفظ إذ المخرج والصفات واحد، فالعين متوسطة مجهورة ، والحاء رخوة مهموسة ، ولهذه العلّة لن يأتلف في كلام العرب عين وحاء أصليتان في كلمة، فلا تجد إحداهما مجاورة للأخرى في كلمة إلا بحاجز بينهما.

وقال سيبويه : ((العين مع الحاء كقولك: اقطع حملاً ، الإدغام حسن والبيان حسن ؛ لأنّهما من مخرج واحد))[١٤٢] .

يُفهم من هذا أنّ العين عندما تلتقي مع الحاء في الإدغام؛ نظراً لاتحاد المخرج ، فمخرجهما واحد وهو -وسط الحلق- ، والعين حرف مجهور ، والحاء مهموس ، فلابد أنْ يؤثر أحدهما على الآخر[١٤٣] ، إذ أراد بذلك أنّ الحاء إذا وقعت بعد العين، يصح في ذلك الإدغام.

ومنع سيبويه إدغام الحاء إذا وقعت قبل العين ، قال: ((ولم تدغم الحاء في العين في قولك: امدح عرفة؛ لأنّ الحاء قد يفرون إليها إذا وقعت الهاء مع العين، وهي مثلها في الهمس والرخاوة مع قرب المخرجين...))[١٤٤] .

يكشف هذا النص أنّ الحاء إذا وقعت قبل العين لا تدغم؛ لأنّهما من مخرج واحد، فإذا وقعت الحاء قبل العين خيف أن يقرب اللفظ من الإخفاء أو من الإدغام، نحو: ((زحزح عنالنار))[١٤٥] و ((المسيح عيسى))[١٤٦] ، فإذا كانت الحاء ساكنة كان البيان أوكد؛ لأنها بسكونها قد تهيأت للإدغام، إذ كل حرف أدغم لا بد من إسكانه قبل أنْ يدغم، فإذا سكنت الحاء قبل العين قربت من الإدغام، فيجب إظهارها، وذلك نحو: ((فاصفح عنهم))[١٤٧]، البيان في هذه لازم.

وقال مكي القيسي(ت٤٣٧ه) ذلك ، قال : ((... لا يقع في كلام العرب حاء بعدها عين في كلمةٍ ، فإذا وقع ذلك من كلمتين ثقيل فيجب البيان في ذلك ، نحو : ((لا جُناحَ عليهما)) ...))[١٤٨].

أما الخوارزمي فقد ذهب إلى إدغام العين في الحاء سواء وقعت الحاء بعدها أو قبلها، قال: ((...، والعين تدغم في الحاء سواء وقعت بعدها وقبلها ، كقولك : في أرفع حاتماً ، واذبح عتوداً : أرفحاتماً ، واذبحتوداً...))[١٤٩] .

أراد بذلك الخوارزمي أنّ الحاء تدغم في العين وإنْ تقدمت الحاء أي صفة الهمس تغلبت على صفة الجهر في الصوتين الحلقين، نحو: امدح عرفاً : امدحّرفة، وهذا النوع من الإدغام ما يسمى بالإدغام التأخري الذي ذهب إليه الخوارزمي في هذه المسألة، لبيان التأثرات الصوتية التي يقتضيها هذا الإدغام، هو مبني على السماع وهذا جانب مهم في الدراسات الوصفية الحديثة لا على القياس، إذ ورد مسموعاً في قوله تعالى: ((فمن زحزح عن النار))[١٥٠].

حادي عشر: الهمزة: – الهمزة حرف صحيح :

قد يوحي إعلال حروف العلة بقلبها همزةً أنّ بينهما علاقة ، أو وشيجة ، ولعل الإعلال العكسي بقلبها إلى حروف المدّ، وقلب حروف المدّ إليها رسّخ هذا التصور، فضلاً عن قدم هذا الترابط بينهما في كتب اللغة[١٥١] .

إذ يرى سيبويه أنّ مخرج الهمزة من أقصى الحلق، إذ إنّه يحدد مخارج الأصوات بستة عشر مخرجاً للحلق منها ثلاثة أقصاها مخرج الهمزة[١٥٢] .

ويرى المبرد أنّ الهمزة حرف يتباعد مخرجه عن مخارج الأصوات ولا يشركه في مخرجه شيء ولا يدانيه إلا الهاء والألف[١٥٣] .

وإلى مثل هذا ذهب ابن السراج الذي يقول: ((مخارج الحروف ستة عشر أقصاها مخرجاً الهمزة))[١٥٤].

يتضح أنّ القدماء جعلوا الهمزة حرف علّة ، أو قلبوا الهمزة إلى حرف علّة، أو الإبدال فيما بينها وبين حروف العلّة إذ ((يعتبر النحاة العرب منذ الخليل وسيبويه أنّ الهمز ضرب من الإعلال ويرجع ذلك من ناحية إلى خلطهم بين الهمزة والألف ، والألف عندهم حرف علّة ومن ناحية أخرى إلى ما لاحظوه من كثرة التغييرات الطارئة عليها وهي شبيهة بالتغييرات الطارئة على حروف العلة ولا سيما الواو والياء مثل الحذف والإدغام والقلب ... الخ لذلك ليس من الإسراف أنْ تعتبر الهمزة ضرباً من الإعلال لما له من أثر في تغيير الأبنية الصرفية عموماً))[١٥٥] .

وقد عُلّل بأنْ : ((يبدو أنّ التمييز بين الهمزة والألف لم يكن واضحاً في تصور الخليل وبذا اختلط الأمر عليه))[١٥٦] .

ولا يُحسب هذا التعليل مصيباً وملائماً لنظرة الخليل إلى هذه الأصوات الثلاثية ومنها الألف ، إذ كان يميز بينها وبين الهمزة تمـــــييز واضـــــحاً...، وذلـــــك أنْ يجعل الهمزة صوتاً صحيحاً

إلا أنّه جاء على غير طريقة الحروف الصحاح، فهو يسهل في كثير من الأحيان ، لذلك عده من الأحرف (الجوف) الأربعة الواو والياء والألف والهمزة [١٥٧] .

وقد وُجه نقد إلى الخليل على ظنه أنّ ظواهر النقص والتغيير والحذف التي ظن الخليل أنّها تلحق بالهمزة ظواهر مستقلة ، وليس صوراً أخرى لها أو إبدالاً منها ، وأوقعت هذه النظرة الخليل في خطأ آخر يتعلق بهذا الصوت نفسه إذ عده حرفاً معتلاً إذ هو في نظره قابل للتغييّر والتحول ، شأنه في ذلك شأن (حروف العلة) المعهودة : الألف والواو والياء[١٥٨] .

أما الخوارزمي فقد ذهب إلى أنّ الهمزة حرف صحيح ، قال: ((الهمزة حرف صحيح ، وذلك يجري عليه الإعراب ، تقول جاءني رشاءٌ ، ورأيتُ رشاءاً ، ومررتُ برشاءٍ ، فلذلك عُومل في التثنية مُعاملة غيرُ المهموز))[١٥٩] .

يظهر أنّه ليس صحيحاً وضع الهمزة مع حروف العلّة، فهذه الأخيرة حركات طويلة على حين أنّ الهمزة صوت صامت ، وهذه الحروف الثلاثة دون الهمزة هي التي يصح وصفها بأنّها من الجوف أو بأنّها هوائية[١٦٠] .

ولقد أثبت علم اللغة الحديث عدم وجود علاقة بين أحرف العلة والهمزة ، فمن مقارنة صفات الهمزة مع أصوات المد نجد التعارض الكامل بين طبيعة الهمزة وتلك الحركات الطويلة[١٦١] .

وعليه فقول القدماء بقلب الهمزة إلى الواو أو الياء بمعزل عن الصواب أو بعيد عن الصواب[١٦٢]، قال عبد الصبور شاهين : ((لا علاقة صوتية مطلقاً بين الهمزة من ناحية وبين الواو والياء من ناحية أخرى تعين على القول بإمكان حدوث تبادل بينها طرداً وعكساً سواء أكان إبدالاً واجباً أم جائزاً أم شاذاً ، ومقتضى هذا أنّنا من وجهة نظرنا نحكم بخطأ القدماء ومن وافقهم من المحدثين في كل ما زعموه من دعاوى الإبدال في هذا الباب لسبب بسيط هو عدم وجود العلاقة الصوتية المشترطة لحدوث الإبدال وبناء عليه لا بد من البحث عن حل آخر للمشكلة ونسجل هنا أيضاً أنّ القدماء قد أصابوا أحياناً حين فهموا طبيعة حروف العلة كحركات طوال ، ولكنهم نقضوا هذا الفهم فلم يتخذوه أساساً لمعاملتها بل عاملوها كحروف ساكنة وكذلك فعلّوا مع اشباه حروف العلّة التي هي في الحقيقة إنصاف حركات ناشئة عن حركات مزدوجة))[١٦٣] .

ثاني عشر: القلب المكاني: – قَرْنُوة :

ذهب جمهور العلماء في وزن (قَرْنُوة) على (فَعْلُوة)، قال سيبويه : ((وأما قرنوةٌ فهي بمنزلة ما اشتقت مما ذهبت فيه الواو نحو: خروعٍ فِعْوَلٍ؛ لأنّه من التخرع والضعف؛ لأنّه ليس في الكلام على مثال قحطبةٍ ، فالواو والياء بمنزلة أختهما...))[١٦٤] .

أراد أنّ (قَرْنُوة) عنده على وزن(فَعْلُوة) ، لأنّ ليس في الكلام على وزن (فِعْوَلٍ) إلا (خِرْوَع).

وصرح في موضع آخر على أنّ وزنها على (فَعْلُوة) ، قال : ((... فيكون الحرف (فَعْلُوة) في الأسماء، نحو: تَرْقُوة و... وقَرْنُوة، ولا نعلمه جاء وصفاً))[١٦٥] .

وأيد ابن السراج هذا، قال: ((...وقَرْنُوَةٌ : فَعْلَوةٌ ؛لأَنّهُ ليس مثل قُحْطُبةٍ فهو بمنزلة ما أَذهبه الاشتقاق))[١٦٦] .

وذهب ابن جني إلى أنّ وزنها(فَعْلُوة) ، قال: ((وكذلك قالوا : قَرْنُوَة فلـــــما اشتقُّوا الفعـــــل منها قالـــــوا:

قرنيت السِّقَاء فأثبتوا الواو كما أثبتوا بقَّية حروف الأصل من القاف والراء والنون...))[١٦٧] .

يبدو أنّ اثبات الواو عند ابن جني في (قَرْنُوة) حتى يكون وزنها على (فَعْلُوة).

وإلى مثل هذا ذهب الجوهري ، قال : ((فيكون فَعْلُوة مثل: قَرْنُوة...))[١٦٨] .

أما الخوارزمي فقد ذهب إلى أنّ وزن (قَرْنُوة) على وزن (فَعْوَلَة)، إذ يرى أنّ فيها قلباً مكانياً قال:(((قَرْنُوة) نبت يُدبغ به هي فَعْوَلَة...))[١٦٩] ، إذ هي قبل القلب (قَرْنُوة)، على زنة (فَعْلُوة)، وبعد القلب (قَرْوَنة) على (فَعْوَلة).

الخاتمة

المتفحص في آراء الخوارزمي الصرفية يلحظ مجموعة من النقاط هي :

١- كانت له آراء صرفية خالف فيها علماء كباراً منهم : سيبويه ، والفراء، والمبرد، وأبن السراج، وأبو علي الفارسي، وابن سيدة، وغيرهم، ومخالفته للعلماء الأوائل لها ما يدعمها من الأدلة والحُجج.

٢- ربّما ينفرد ببعض الآراء الصرفية نحو: النسب إلى الاسم المنقوص، وأغراض التصغير، وزيادة النون والهمزة في:(كُنْتَأل)، وزيادة الخاء والنون في (خَنْدَريس)، وزيادة الهاء والسين في الفعل، ووزن (قُلتُ) ، ودلالة صيغة (تَفْعِيل) على القلة، والجمع في (أندية وأنجدة)، و حذف الألف في(الحمام)، و إدغام العين في الحاء، و الهمزة حرف صحيح، والقلب المكاني في(قَرْنُوة) .

٣- يلحظ أنْ علّة القلب عند الخوارزمي في الياء ألفاً في الاسم المنقوص فراراً من كراهة توالي الأمثال؛ لأنّ الألف متولدة من مدة الفتحة .

٤- أهتم بألفاظ القرآن الكريم من الناحية الصرفية، ووقف عندها في أكثر من مصنف، مثل: طاغوت، الناس، أحد، أمة، أمهات .

٥- يتضح أنّ صيغة (فُعال وفَعِيل) عند الخوارزمي لم يكن مستواهما الدلالي واحد، فصيغة (فُعال) أبلغ من (فَعيل) .

٦- يُفهم أنّ كلمة (الناس) عنده مشتقة من (الإنس) ، وهي عنده على وزن (فُعال)، حذفت همزتها تخفيفاً.

٧- إنّ ما ذهب إليه في (أحد) هو الصواب بدليل أنّه بمعنى الأصل من (واحد) ، والآخر بمعنى (أحد)

٨- خالف كبار من العلماء في أنّ ألف (علقى) مزيدة بدليل اشتقاقها من عالق وعلقى .

٩- يرى أنّ السين والهاء زيدتا في الفعل من باب تسهيل النطق بالتضعيف.

١٠- يرى الخوارزمي أنّ صيغة (تَفْعِيل) تفيد التقليل، وهي مختصة بالزمن دون غيره ؛ لأنّها وردت في القران الكريم تفيد تقليل الزمن.

١١- يظهر أنّه لم يفرق في الجمع على (أمّات) بين العاقل وغير العاقل إذ عنده يُستعمل لكليهما.

١٢- يرى أنّ الحذف في كلمة (الحمام) ، هو من باب التخفيف لصعوبة النطق بها .

١٣- أثبت الخوارزمي أنّ لا علاقة بين الهمزة وحروف العلة ؛ لأنّ الهمزة صوت صامت .

الهوامش

(١) الكتاب : ٣/ ٣٤٢-٣٤٣.

(٢) الأصول في النحو : ٣/ ٦٥.

(٣) ينظر : الخصائص: ٢/ ٣٤٦- ٣٤٧، والتكملة : ٢٦٠ - ٢٦١، واللمع : ١٣٦، و التبصرة والتذكرة : ١/ ٥٩١.

(٤) التخمير : ٣/ ١٧.

(٥) ينظر : المعجم الوصفي لمباحث علم الدلالة العام : ٥٩-٦٠.

(٦) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢/ ٢٣٧، وشرح التسهيل لناظر الجيش: ٩/ ٤٦٩٣.

(٧) ينظر: المنصف : ٢/ ١٥٧-١٥٨.

(٨) ينظر : اللمع :٢٠٩، وشرح الجمل (الزجاجي) :٢/ ٣٢١، وشرح المفصل(ابن يعيش) : ٥/ ١٥٥، وشرح الرضي على الكافية: ١٥٢/١، ولسان العرب:١٤/ ٣٩٨.

(٩) ينظر: حاشية الصبان : ٤/ ١٨٨، وشرح شافية ابن الحاجب : ٢/ ٢٣٩، ومجمع البحرين: ٢/ ٤٢٩، وتاج العروس: ١٩/ ٥٤١.

(١٠) ضرام الزند: ٣/ ٩٥١.

(١١) ينظر : اللمع: ٢٠٩، وشرح المفصل (ابن يعيش) : ٥/ ١٥٥.

(١٢) يشتركان في المصادر الدالة على الصوت ، ينظر : شرح الاشموني : ٢/ ٢٣٣، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ١/ ١٠٨- ١٠٩، والدلالة الصرفية عند ابن جني (أطروحة دكتوراه) : ١١-١٢.

(١٣) الكتاب : ١٤/٤.

(١٤) الاصول في النحو :٣/ ٨٩.

(١٥) التخمير : ٣/ ٦٦.

(١٦) ينظر: أبو علي النحوي وجهوده في الدراسات اللغوية والصوتية: ٤٩-٥٠، وشرح الاشموني : ٢/ ٢٣٣.
(١٧) معاني الأبنية في العربية: ٢٨ .
(١٨) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٥٥٩، والصرف الكافي: ٢٢٧.
(١٩) الكتاب: ٣/ ٤٨٥.
(٢٠) الأصول في النحو : ٣/ ٦١.
(٢١) ينظر: مقاييس اللغة: ٣١٧/٢(دون) .
(٢٢) المفصل في صنعة الأعراب : ٢٥٦، وينظر : شرح المفصل (ابن يعيش) : ١١٣-١١٤.
(٢٣) ضرام الزند : ١/ ٥٦٥.
(٢٤) ينظر : الأفعال لابن قوطية: ٢٧٠، وتفسير الألوسي :٢٥٢/٢٣.
(٢٥) المحتسب: ١/ ١٣١- ١٣٢، وينظر : ظاهرة القلب المكاني في العربية : ١١٢.
(٢٦) المحتسب:١/١٣١-١٣٢.
(٢٧) الصحاح : ٦/ ٢٤١٢ (طغا) .
(٢٨) الأفعال للسرقسطي: ٣/ ٢٨١، وينظر: الفتح القدير :١/ ٢٧٥.
(٢٩) المحكم والمحيط الاعظم : ٦/ ٨ (طغي) ، وينظر : المخصص :١٥١/٥.
(٣٠) الأفعال لابن القطاع : ٢/ ٣٠٩، وينظر : لسان العرب : ١٥/ ٧ (طغي) .
(٣١) التبيان في اعراب القران : ١/ ١٠٧، وينظر: تاج العروس: ١٩/ ٦٣٥(طغى) .
(٣٢) ضرا الزند : ٤/ ١٥٨٣.
(٣٣) ينظر : الخلاف الصرفي في الألفاظ القران الكريم (اطروحة دكتوراه) : ١٠٥.
(٣٤) الكتاب: ٢/ ١٩٦، وينظر: الخلاف الصرفي في الالفاظ القران الكريم (اطروحة دكتوراه) : ٧٩-٨٠.
(٣٥) المقتضب: ١/ ١٧١، وينظر: سر صناعة الاعراب: ١/ ١١٨، والتصريف الملوكي: ٥٨.
(٣٦) المخصص: ١٤/ ١٧.
(٣٧) روح المعاني : ١/ ١٤٥-١٤٦.
(٣٨) ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ٣٩٠.
(٣٩) إعراب ثلاثين سورة من القران: ٢٥٥، وينظر: دقائق التصريف: ٢٩٣.
(٤٠) ينظر : البيان في إعراب غريب القران: ١/ ٥٤.
(٤١) ينظر : الدرس الصرفي عند الكوفيين (رسالة ماجستير) : ٦١-٦٣.
(٤٢) التخمير : ٤١٠ والآية :القصص : ٢٩.
(٤٣) ينظر: اشتقاق أسماء الله (الزجاجي) : ٩١-٩٢، والمنصف : ١/ ٢٣١، والممتع في التصريف : ٢٢٣.
(٤٤) الكتاب: ٤/ ٣٣١.
(٤٥) ينظر : اعراب القران(النحاس) : ٣١٠/٥.
(٤٦) ينظر : نفسه :٥/ ٣١٠-٣١١.
(٤٧) التبيان في إعراب القران: ٢/ ١٣٠٩.

(٤٨) التخمير: ٤/٣٣٠.
(٤٩) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) :٣/٥٧.
(٥٠) ينظر: التطور النحوي: ١٢١، وعلم التصريف عند الامام ابي البقاء العكبري: ٢٤١.
(٥١) ينظر: معاني النحو: ٣/ ٢٣٩.
(٥٢) الكتاب : ٤/ ٣٢٥.
(٥٣) التكملة : ٥٥٥-٥٥٦، وينظر: الممتع في التصريف : ١٥٥، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٢/ ٤٢٤.
(٥٤) ينظر : الخلاف الصرفي في العربية (رسالة ماجستير) : ٣٣٧، والدرس الصرفي بين ركن الدين الاستراباذي (ت ٧١٥) والنظام النيسابوري (ت بعد ٨٥٠ه) (رسالة ماجستير) : ٩٧.
(٥٥) معاني القران وإعرابه(الزجاج): ٢/ ٤٤٤.
(٥٦) سر صناعة الاعراب : ١/ ١٢٢، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ١/ ٥٩٠.
(٥٧) التخمير: ٣/ ١٧٨.
(٥٨) ينظر : اللباب في علل البناء والاعراب: ٢/ ٢٤٣، وعلم الصرف عند الامام أبي بقاء العكبري: ٢٢٦.
(٥٩) الكتاب : ٤/ ٢٥٥.
(٦٠) المقتضب : ٢/ ١٠٥، وينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣/ ٢٥٩.
(٦١) الأصول في النحو : ٣/ ٣٥٣.
(٦٢) علل النحو : ٥٣٦، وينظر : شذا العرف في فن الصرف : ١٦٤.
(٦٣) سر صناعة الاعراب : ٢/ ٥٥٧، وينظر : الخصائص : ١/ ٢٧٣.
(٦٤) المحكم والمحيط الأعظم: ٦/ ٢١٤.
(٦٥) التخمير: ٣/ ١٧٥.
(٦٦) الكتاب: ٤/ ٢٩٧، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٢/ ٦١٠.
(٦٧) الأصول : ٣/٢١٩.
(٦٨) الخصائص: ٣/ ٢٠٦،
(٦٩) التخمير : ٣/ ١٩١.
(٧٠) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٢/ ٤٣٨.
(٧١) الكتاب : ٤/ ٢٨٥، وينظر : الصحاح : ٣/ ١٢٥٥، معاني الزيادة في الفعل الثلاثي في اللغة العربية (بحث) :٣١١.
(٧٢) معاني القران (الأخفش) : ٢/ ٤٣٣، وينظر: لهجة قبيلة أسد: ١٩٥.
(٧٣) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد: ٢٧٠.
(٧٤) التصريف الملوكي :١٦.
(٧٥) ينظر: مجمع البيان: ٦/ ٣٨٦.
(٧٦) التخمير : ٤/ ٣٢١.

(٧٧) الكتاب: وينظر: شرح شافية ابن الحاجب(اليزدي): ١/ ١٥٨.
(٧٨) الاصول في النحو: ٣/ ٢٢٢، وينظر: الكناش في النحو والصرف: ١/ ٣٤٢.
(٧٩) مقاييس اللغة: ٢/ ٢٥٢ (باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة احرف أوله خاء) ، وينظر: المعجم الوسيط: ١/ ٥٣٨.
(٨٠) المخصص: ٣/ ١٩٣.
(٨١) المفصل في صنعة الاعراب: ٣١٥، وينظر: الممتع في التصريف: ١١٣.
(٨٢) التخمير: ٣/ ٢٠٣- ٢٠٤.
(٨٣) العباب الزاخر(س) : ١١٨(خدرس) .
(٨٤) ينظر: الكتاب: ٤/ ٢٩٢.
(٨٥) ينظر: نفسه: ٤/ ٢٩٢.
(٨٦) ينظر: نفسه: ٤/ ٣٠٩.
(٨٧) أدب الكاتب: ٦٠٩.
(٨٨) التكملة: ٥٦٢.
(٨٩) المنصف: ١/ ١٤٥- ١٤٦.
(٩٠) ينظر: شرح المفصل(ابن يعيش) : ٩/ ١٥٣، وابنية الصرف في كتاب سيبويه: ١٩٩.
(٩١) التخمير: ٣/ ١٩٨.
(٩٢) الكتاب: ٤/ ٧٩، وينظر : شرح ابن عقيل : ٢/ ١٢٨.
(٩٣) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ١/ ٦٢.
(٩٤) المقتضب: ٢/ ٩٨، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٦٧/١.
(٩٥) ينظر: تصحيح الفصيح وشروحه: ٢١٤ ، ٥٢٠، و أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢١٨.
(٩٦) التخمير : ٣٤٩/٣، والآية الاولى : البقرة:١٢٦، والآية الثانية: النساء: ٧٧.
(٩٧) النحو الوافي : ٣/ ٢٠٠.
(٩٨) ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٣٠٨.
(٩٩) الكتاب : ٤٤٤/٣.
(١٠٠) الأصول في النحو : ٣/ ١٢.
(١٠١) ينظر: التكملة: ٤٨٥.
(١٠٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٥٥٣.
(١٠٣) ينظر : حاشية الصبان على شرح الاشموني : ٤/ ٢٠٧.
(١٠٤) التخمير : ٢/ ٣٥٦.
(١٠٥) ينظر: علم اللغة (السعران): ١٦٠.
(١٠٦) شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٥٥٣.
(١٠٧) الكتاب : ٣/ ٤٠١-٤٠٢، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٣٢١.

(١٠٨) الكامل في اللغة والادب: ١/٥٤.
(١٠٩) دقائق التصريف: ٣١٠.
(١١٠) الاصول في النحو: ٢/ ٤٢٢، وينظر : شرح المفصل (ابن يعيش) : ٥/ ٣٩٣، والمقرب: ٤٦١.
(١١١) التخمير :٢/ ٣٥٤.
(١١٢) ينظر : الكتاب ٣٣٥/٢ .
(١١٣) ينظر :التكملة : ٥٠٦، وسر صناعة الاعراب: ١٨٨/٢، وشرح المفصل (ابن يعيش) ١٠/ ٤، والممتع في التصريف : ١٤٨.
(١١٤) المقتضب: ٣/ ١٦٩.
(١١٥) الاصول في النحو: ٣٣٦/٣.
(١١٦) ينظر: نفسه: ٣٣٦/٣ ، وشرح الملوكي /٢٠٣ ، وارتشاف الضرب ١٠٧/١.
(١١٧) اعراب ثلاثين سورة من القرآن /١٨ .
(١١٨) تصحيح الفصيح: ٢٠١- ٢٠٢.
(١١٩) ينظر: شرح المفصل(ابن يعيش) : ٥/١٠، وابنية الصرف في كتاب سيبويه: ١٨٨، ودروس التصريف: ٤٩.
(١٢٠) التخمير : ٣٢٠/٤.
(١٢١) ينظر : العين :٨/ ٧٦، والمقتضب : ٣/ ٨٢، والصحاح :٦/ ٢٥٠٧، واساس البلاغة : ٢/ ٢٦٠، ولسان العرب : ١١/ ٢٦٨، والقاموس المحيط: ٣٩٤/٤، ومجمع البحرين : ٢٩٠/٤، وتاج العروس: ١٤/ ٢٦٥.
(١٢٢) ينظر : الخصائص : ٥٥/٣، وسر صناعة الاعراب: ٦٢٠- ٦٢١، ومقاييس اللغة : ٤١٢/٥، والمفصل في صنعة الاعراب :٢٧٤، واللباب في علل البناء والاعراب:٤٤١/٢.
(١٢٣) ينظر : الصحاح : ٢/ ٥٤٢، ومقاييس اللغة : ٥/ ٣٩٢، والمحكم والمحيط الاعظم: ٣٣٦/٧، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ١/ ٩٧،ولسان العرب: ٣/ ٤١٤، والقاموس المحيط: ٣٤٠/١، وتاج العروس: ٥/ ٢٦٩.
(١٢٤) التخمير : ٣/ ٦٨.
(١٢٥) ينظر: شرح المفصل(ابن يعيش) : ٥/ ٢-٣.
(١٢٦) العين :٧/ ٣٢٨.
(١٢٧) الكتاب : ٢/ ٤٨.
(١٢٨) ينظر: نفسه : ٧/ ٥١١.
(١٢٩) معاني القران (الفراء) : ١/ ٣٠٦.
(١٣٠) الأصول في النحو : ٣/ ٣٤.
(١٣١) ينظر : جامع الدروس العربية : ١٧٣.
(١٣٢) التخمير : ٢/ ٣٣٠.
(١٣٣) ينظر : الكتاب :١/ ٢٠٦.
(١٣٤) الجمل في النحو : ٢٣٢، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك:٣/ ١١٤٨.

(١٣٥) الكتاب : ١/ ٢٦، والبيت في ديوان العجاج: ٥٩، وينظر: الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:٢/٤٢٣.

(١٣٦) الأصول في النحو: ٣/ ٤٥٩، وينظر: المحتسب:١/ ٧٨.

(١٣٧) الصحاح: ٥/ ١٩٠٧ (حمم) ، وينظر : لسان العرب :١٢/ ١٥٨ (حمم) .

(١٣٨) اللباب في علل البناء والاعراب : ٢/ ٩٧- ١١١/ ١/ ٤٠١. وينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:٢/٧٧.

(١٣٩) التخمير: ٣/ ١٠٧.

(١٤٠) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٩٩، وظاهرة الحذف في ضوء الاستعمال اللغوي (بحث) :٢.

(١٤١) العين :١/ ٥٧ ، وينظر : لسان العرب: ١/ ١٣، وتاج العروس:٤/ ٣.

(١٤٢) الكتاب:٤/ ٤٥١، وينظر : شرح المفصل (ابن يعيش) :١٠/ ١٣٦.

(١٤٣) ينظر : الاصوات اللغوية : ٧٥-٧٦، والإدغام بين النحاة والقراء دراسة صرفية صوتية(رسالة ماجستير) :٦٧.

(١٤٤) الكتاب: ٤/ ٤٥١، وينظر: شرح المفصل (ابن يعيش) : ١٠/ ١٣٤.

(١٤٥) سورة آل عمران: ١٨٥

(١٤٦) سورة آل النساء: ١٧١.

(١٤٧) سورة الزخرف: ٨٩.

(١٤٨) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: ١٦٥-١٦٦، والآية: البقرة: ٢٣٠.

(١٤٩) ضرام الزند : ٣/ ٦٩١-٦٩٢.

(١٥٠) ينظر: الإدغام مفهومه وأنواعه وأحكامه: ٣٦-٤١، والإدغام بين النحاة والقراء دراسة صرفية صوتية(رسالة ماجستير):١٥٨، والآية: آل العمران: ١٨٥.

(١٥١) ينظر: التمهيد في علم التجويد:٩٦.

(١٥٢) ينظر: الكتاب: ٢/ ٤٠٥، والهمزة في دراسات القدامى والمحدثين: ١٤.

(١٥٣) ينظر: المقتضب: ٢/ ٤٠٥، والهمزة في اللغة العربية : ١٠.

(١٥٤) الاصول في النحو: ٣/ ٤٠٠، وينظر: الموجز في النحو: ١٦٩.

(١٥٥) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث : ١٠٧ .

(١٥٦) دراسة مقارنة للنواحي الصوتية في كتاب العين والنظرية الحديثة في علم الصوت : ٥٠٧ .

(١٥٧) ينظر : فقه اللغة العربية (د. كاصد اليزدي) : ٤٩١ .

(١٥٨) ينظر : دراسات في علم اللغة : ١٠٥ – ١٠٦ .

(١٥٩) التخمير: ٢/ ٣٢٦.

(١٦٠) ينظر: علم اللغة العام- الأصوات - : ١١٣ .

(١٦١) ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية : ١٧٢ – ١٧٣ .

(١٦٢) ينظر : القراءات القرآنية في ضوء علم الأصوات الحديث : ٧٤ ، وعلم الأصوات ، برتيل مالمبرج : ٨٣ .

(١٦٣) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث : ٧٧ – ٧٨ .
(١٦٤) الكتاب: ٤/ ٢٧٤.
(١٦٥) الكتاب : ٤/ ٢٧٥.
(١٦٦) الاصول في النحو: ٣/ ٢٣٦.
(١٦٧) الخصائص: ١/ ٢٢٨، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٣/ ٢١١.
(١٦٨) الصحاح: ١/ ٣٨ (ثدأ) ، وينظر: تاج العروس: ١/ ١٢١ (ثأثأ) .
(١٦٩) التخمير: ٣/ ١٨١.

المصادر

١- الكتب :

* القرآن الكريم
* أبحاث في أصوات العربية: الدكتور حسام سعيد النعيمي، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، ١٩٩٨م.
* أبنية الصرفي كتاب سيبويه: الدكتورة: خديجة عبد الرزاق الحديثي، ط١، مكتبة النهضة ، بغداد ، ١٣٨٥ه، ١٩٦٥م.
* أبو علي النحوي وجهوده في الدراسات اللغوية والصوتية: الدكتور: علي جابر المنصوري ، ط١، جامعة بغداد ، ١٩٨٧.
* أدب الكاتب: أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة(ت ٢٧٦ه): تح: محمد محي الدين عبدالحميد ،ط٤، مطبعة السعادة ، مصر، ١٣٨٣ه، ١٩٦٣م.
* ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الاندلسي (ت ٧٤٥ه) ، تح: الدكتور: رجب عثمان محمد، مراجعة: الدكتور: رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤١٨ه، ١٩٩٨م.
* أساس البلاغة : أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت٥٣٨ه) ، تح: محمد باسل عيون السود ، ط١، دار الكتب العلمية ،بيروت– لبنان،١٤١٩ه، ١٩٩٨م.
* اشتقاق أسماء الله : لأبي قاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠ه) ، تح: عبد الحسين المبارك، ط٢، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ١٤٠٦ه، ١٩٨٦م.
* إعراب القرآن : أحمد بن محمد بن أسماعيل النحاس (ت ٣٣٨ه) تح: الدكتور: زهير غازي زاهد، ط٣، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ١٤٠٩ه، ١٩٨٨م.
* إعراب ثلاثين سورة من القرآن : أبو عبد الله الحسين بن احمد المعروف بابن خالوية (ت ٣٧٠ه) ، مطبعة منير، بغداد.
* الإدغام مفهومه وأنواعه وأحكامه : أبو أوس إبراهيم الشماس، كلية الآداب – جامعة الملك سعود .
* الأصوات اللغوية : الدكتور: إبراهيم أنيس ، مطبعة النهضة ، مصر .
* الأصول دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : الدكتور: تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ،١٤٢٠ه، ٢٠٠٠م .

* الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦ه)، تح: الدكتور: عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة ، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
* الأفعال : لابن قوطية (ت٣٦٧ه) ، تح: علي قوده ، ط٢، ١٩٩٣، وط٣، ١٩٥٢، مكتبة الخانجي – القاهرة .
* الانتصار لسيبويه على المبرد: لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي(ت٣٣٢ه)، تح: زهير عبد المحسن سلطان، ط١، دار الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، ١٤١٦ه، ١٩٩٦م.
* الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين : عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، ط٤، مطبعة السعادة ، ١٩٦١م .
* البيان في إعراب غريب القران: أبو البركات بن الانباري، تح: الدكتور: طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠ه، ١٩٨٠م.
* التبصرة والتذكرة : لأبي محمد عبدالله بن علي بن اسحاق الصيمري، تح: فتحي احمد مصطفى علي الدين، ط١، دار الفكر دمشق، ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م.
* التبيان في إعراب القران : أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦ه)، تح: سعد كريم الفقي ، ط١، دار البقين للنشر والتوزيع ، المنصورة، ١٤٢٢ه، ٢٠٠١م.
* التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: الدكتور: الطيب البكوش، ط٣، الهيأة العامة لمكتبة الاسكندرية ، ١٩٩٢م.
* التصريف الملوكي: أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٢٩ه)، تصحيح : محمد سعيد بن مصطفى النعسان الحموي، ط١، مصر .
* التطور النحوي للغة العربية، محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية عام ١٩٢٩م المستشرق الالماني برجشتراسر : اخرجه وصححه وعلق عليه: الدكتور: رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، ط٢، القاهرة،١٤١٤ه، ١٩٩٤م.
* التكملة: لأبي علي الحسن بن أحمد النحوي (ت٣٧٧ه)، تح: الدكتور: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت– لبنان، ١٤١٩هـ ، ١٩٩٩م.
* التمهيد في علم التجويد : شمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري (ت ٨٣٣ ه) ، تح: الدكتور: غانم قدوري الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، لبنان، ١٤١٢ه، ١٠٠١م.
* الجمل في النحو : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، تح: فخر الدين قباوه، ط٥، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م .
* الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٢٩ه)، تح: محمد علي النجار، ط٥، القاهرة الهيأة المصرية العامة للكتب، ٢٠١٠– ٢٠١١م.
* الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة بعلم مراتب الحروف ومخارجها وصفاتها وألقابها وتفسير معانيها وتعليلها وبيان الحركات التي تلزمها: صنعة الإمام العلاّمة : أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، تح: الدكتور: أحمد حسن فرحات ،ط٣، دار عمار ، الاردن – عمان ، ١٩٩٦م.
* الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣ه)، تح: احمد عبد الغفور العطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، ١٤٠٧ه، ١٩٨٧م .

* الصرف الكافي : أيمن أمين عبد الغني ، مراجعة : أ. د: عبده الراجحي ، و أ . د: رشدي طعيمة ، و أ. د: محمد علي سحلول ، وأ. د: ابراهيم ابراهيم بركات ، ط٣، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ٢٠١٠م.

* العباب الزاخر واللباب الفاخر: للحسن بن محمد بن الحسن الصاغاني (ت٦٥٠هـ)، تح: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق- بغداد، ١٩٨٧م.

* العين: لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٥ه)، تح: الدكتور: مهدي المخزومي ، وإبراهيم السامرائي ، ط٢، مؤسسة دار الهجرة .

* القاموس المحيط : الفيروز آبادي (ت٨١٧ه) ، مجموعة العلوم العربية.

* القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: الدكتور: عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

* الكامل في اللغة والأدب : محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم،ط٣، دار الفكر العربي القاهرة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

* الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان -سيبويه- (ت ١٨٠ه) ، تح: عبد السلام هارون،ط٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٨٠هـ ،١٩٨٨م .

* الكنـّاش في النحو والصرف ، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي المعروف بـ(الملك المؤيّد) ، (ت ٧٣٢هـ) ، تح : علي الكبيسي ، وصبري إبراهيم ، جامعة قطر ،١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

* اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي (ت ٦١٦ه)، تح: عبد الإله النبهان ، ط١، دار الفكر ، دمشق، ١٤١٦ه، ١٩٩٥م.

* اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان (ت٣٢٩ه)، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.

* المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٢٩ه) ، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م .

* المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨ه) ، تح: عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

* المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨ه) ، تح: خليل ابراهيم جفال، ط١، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م .

* المعجم الوسيط : إبراهيم مصطفى ، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر ، ومحمد النجار، تح: مجمع اللغة العربية ، ط٤، ١٤٢٥ه، ٢٠٠٤م .

* المعجم الوصفي لمباحث علم الدلالة العام، الدكتور: عبد القادر عبد الجليل، ط١، دار الصفاء للنشر والتوزيع- عمان، ١٤٢٦ه، ٢٠٠٦م.

* المفصل في صنعة الاعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨ه) ، تح: الدكتور: علي أبو محلم ، ط١، مكتبة الهلال – بيروت، ١٩٩٣م .

* المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ه)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة ، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

* المقرب : علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩ه)، تح: أحمد عبد الستار جواري ، وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧١م.

* الممتع الكبير في التصريف : لابن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩ه) ، تح: الدكتور: فخر الدين قباوة، ط١، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت– لبنان ١٩٩٦م.

* المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٢٩ه)، تح: ابراهيم مصطفى ، و عبدالله أمين، ط١، دار أحياء التراث القديم، ١٣٧٣ه، ١٩٥٤م.

* المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي: الدكتور: عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ١٤٠٠ه، ١٩٨٠م.

* الموجز في النحو : أبو بكر محمد بن السري ابن السراج (ت ٢٨٥ه)، تح: مصطفى الشويمي ، طباعة مؤسسة بدران ، بيروت، ١٩٨٠م.

* النحو الوافي : عباس حسن ، ط١، ١٤٢٨ه، ٢٠٠٧م.

* الهمزة في اللغة العربية: خالدية محمود البياع، ط١، دار ومكتبة الهلال ، بيروت، ١٩٩٥م.

* الهمزة في دراسات القدامى والمحدثين دراسة لسانية : كامل ناصر الزيدي ، ١٤٣٢ه، ٢٠١١م.

* تاج العروس من جواهر القاموس : للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ، تح: علي شيري ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، ١٤١٤ه ، ١٩٩٤م.

* تصحيح الفصيح ، عبدالله بن جعفر بن درستويه (ت ٣٤٧ هـ)، تح : عبدالله الجبوري ، مكتبة الإرشاد ، بغداد ، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م .

* تصحيح الفصيح وشروحه، لابن درستويه (ت٣٣٢هـ)، تح: الدكتور: محمد بدوي المختون، مراجعة: الدكتور: رمضان عبد التواب، مطابع الأهرام التجارية ، قليوب– القاهرة، ١٤١٩ه، ١٩٩٨م .

* تفسير الالوسي: الالوسي، مصادر التفسير عند السنة .

* تفسير مجمع البيان : الشيخ الطوسي (ت ٥٤٨ه) ، تح وتعليق: لجنة من العلماء والمحققين الأخصائيين، ط١، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت – لبنان، ١٤١٥ه، ١٩٩٥م.

* توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تح وشرح: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م .

* جامع الدروس العربية : الشيخ مصطفى الغلاييني ، ط١، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان، ١٤٢٥ه، ٢٠٠٤م.

* حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦ه)، ط١، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م .

* دراسات في علم اللغة: الدكتور: كمال محمد بشر، ط٩، دار المعارف، مصر، ١٩٨٦م.

* دروس التصريف : محمد محي الدين عبدالحميد ، ط٣، مطبعة السعادة، مصر ، ١٣٧٨ه، ١٩٥٨م.

* دقائق التصريف: القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب(من علماء القرن الرابع الهجري) تح: الدكتور: احمد ناجي القيسي، و الدكتور: حاتم صالح الضامن، والدكتور: حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٧ه، ١٩٨٧م.

* ديوان العجاج : رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه ، تح: الدكتور: عبد الحفيظ السطلي ، مكتبة أطلس ، دمشق .

* روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود الآلوسي البغدادي (ت١٢٧٠ه)، تصحيح وضبط: علي عبد الباري عطية، ط٢، دار الكتب العلمية لبنان- بيروت، ١٤٢٦ه، ٢٠٠٥ه.

* سر صناعة الاعراب: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٢٩ه) ، تح: الدكتور: حسن هنداوي، ط٢، دار القلم – دمشق، ١٤١٣ه، ١٩٩٣م.

* شذا العرف في فن الصرف: أحمد بن محمد الحملاوي (ت ١٣٥١هـ) ، علق عليه: الدكتور: محمد بن المعطي ، خرج شواهده وفهارسه: أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري ، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع .

* شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل الهمداني (ت٧٦٩ه)، ط١٤، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر، ١٣٨٤ه، ١٩٦٤م.

* شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، ط١، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م .

* شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، تح: أ.د: علي محمد فاخر، وأ.د: جابر محمد البراجة، وأ.د: أبراهيم جمعة العجمي، وأ.د: جابر السيد مبارك، وأ.د: علي السنوسي محمد، وأ.د: محمد راغب نزّال، ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، مصر- القاهرة، ١٤٢٨ه، ٢٠٠٧م.

* شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، ط١، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .

* شرح الجمل الزجاجي: علي بن مؤمن (ابن عصفور)، (ت٦٦٩ه) ، تح: الدكتور: صاحب أبو جناح، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة – الموصل، ١٤٠٢، ١٩٨٢م.

* شرح الرضي على الكافية : يوسف حسن عمر ، ط٢، جامعة قاز يونس – بنغازي .

* شرح المفصل : لابن علي بن يعيش النحوي ، إدارة الطباعة المنيرية بمصر .

* شرح المفصل في صنعة الاعراب الموسوم بالتخمير: صدر الافاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧ه) ، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغربي الاسلامي- مكة المكرمة – جامعة أم القرى .

* شرح الملوكي في التصريف: ابن يعيش ، تح: فخر الدين قباوه ، ط١، المكتبة العربية ، حلب ،١٣٩٣ه، ١٩٧٣م.

* شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي (٧٤٦ه) ، تصحيح: عثمان حلمي ، ط٣، عالم الكتب، لبنان – بيروت، ١٤٠٤ه، ١٩٨٤م .

* شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الاسترابادي (ت٦٨٨ه) ، تح: محمد نور الدين، ومحمد الزفراف، ومحمد محي الدين عبد الحميد،ط١، دار المجتبى، ايران ، قم، ١٣٩٠هـ ، ٢٠١٠م.

* شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : للخضر اليزدي ، تح: حسن أحمد العثمان، ط١، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٨م .
* شروح سقط الزند (ضرام الزند) : تح: مصطفى السقا ، وعبد الرحيم محمود ، وعبد السلام هارون ، وابراهيم الابياري ، بإشراف الاستاذ : الدكتور طه حسين ، ط٣ ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٦ه، ١٩٨٦م.
* ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: طاهر سليمان حمودة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية – الإبراهيمية ، ١٩٩٨م.
* ظاهرة القلب المكاني في العربية عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها: الدكتور: عبد الفتاح الحموز، ط١، دار عمار– الاردن– عمان، مؤسسة الرسالة– بيروت، ١٤١٦ه، ١٩٨٦م.
* علّل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، ط١، مكتبة الرشد ، الرياض –السعودية ، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م .
* علم الأصوات : برتيل مالمبرج ، تعريب عبد الصبور شاهين ، مكتبة الشباب – القاهرة ، ١٩٥٨م .
* علم التصريف عند الإمام أبي البقاء العكبري: الدكتور: مجيد خيرالله الزاملي، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان، ٢٠١٠م.
* علم اللغة : الدكتور محمود السعران، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت .
* علم اللغة العام – الأصوات–: الدكتور: كمال محمد بشر، دار المعارف، مصر، ١٩٧٣.
* فتح القدير: الشوكاني ، عالم الكتب ، مصادر التفسير عند السنة .
* فقه اللغة العربية ، كاصد ياسر الزيدي ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.
* كتاب الأفعال (ابن قطاع) ، علي بن جعفر السعدي اللغوي (ت ٥١٥ه)، ط١، حيدر آباد الدكن، ج١+ ج٢ : ١٣٦٠ه، ج٣: ١٣٦١ه .
* كتاب الأفعال : للسرقسطي : تح: الدكتور: حسين مجمد محمد شرف ، مراجعة: الدكتور محمد مهدي علام، الهيأة العامة لشؤون المطابع الاميرية – القاهرة، ١٤٢٣ه – ١٩٩٢م.
* لسان العرب : ابن منظور، مطبعة نشر آداب الحوزة– قم – ايران ، محرم ١٤٠٥هـ .
* لهجة قبيلة أسد: علي ناصر أسد، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩م.
* مجمع البحرين : الشيخ الطريحي ، تح: السيد احمد الحسيني ، ط٢، مكتب النشر والثقافة الاسلامية، ١٤٠٨ه ، ١٣٦٧م .
* معاني الابنية في العربية : الدكتور: فاضل السامرائي ، جامعة الكويت – كلية الآداب .
* معاني القرآن (الأخفش) : سعيد بن مسعدة (ت٢١٥ه)، تح: الدكتورة: هدى محمود قراعة، ط١، مطبعة المدني، مصر، القاهرة ، ١٤١١ه، ١٩٩٠م.
* معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، ط٣، عالم الكتب ، بيروت، ١٤٠٣ه،١٩٨٣م.

* معاني القران وإعرابه : إبراهيم بن السري السراج (ت ٣١١ه) تح: الدكتور: عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨ه، ١٩٨٨م.

* معاني النحو: الدكتور: فاضل صالح السامرائي ، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، ١٤٢٨ه، ٢٠٠٧م.

* مقاييس اللغة : أبو الحسين احمد بن فارس زكريا ، تح: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الاعلام الاسلامي .

* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية ، لبنان– بيروت، ١٤١٨ه، ١٩٩٨م.

* الرسائل الجامعية :

* الإدغام بين النحاة والقراء دراسة صرفية صوتية ، رسالة ماجستير، تقدم بها: تهاني بنت محمد بن محمود السندي، جامعة أم القرى – كلية اللغة العربية، ١٤٢١ه ، ٢٠٠٠م .

* الخلاف الصرفي في أفاظ القرآن الكريم، أطروحة دكتوراه، تقدم بها : كاطع جار الله سطّام الدراجي، جامعة بغداد– كلية التربية (ابن رشد) ، ١٤٢٠ه، ٢٠٠٠م.

* الخلاف الصرفي في العربية ، رسالة ماجستير، تقدم بها: ناصر سعيد ناصر العيشي، الجامعة المستنصرية – كلية الآداب، ١٤١٩ه، ١٩٩٨م .

* الدرس الصرفي بين بين ركن الدين الاستراباذي (ت ٧١٥ه) والنظام النيسابوري (ت بعد ٨٥٠ه) . رسالة ماجستير، تقدم بها : سالم جمعة مليك الداوودي ، جامعة القادسية– كلية الآداب ، ١٤٣٤ه، ٢٠١٣م.

* الدرس الصرفي عند الكوفيين ، رسالة ماجستير، تقدم بها: برهان سلمان خلف، الجامعة المستنصرية – كلية الآداب ، ١٤١٨ه، ١٩٩٨م .

* الدَّلالة الصَّرفية عند ابن جنِّي (ت٣٩٢هـ)، أطروحة دكتوراه، تقدّم بها: رافد حميد يوسف سلطان الحسيناوي، كلية التربية – صفي الدين الحلي في جامعة بابل ، ١٤٣٠ هـ ، ٢٠٠٩م.

* البحوث :

* دراسة مقارنة للنواحي الصوتية في كتاب العين والنظرية الحديثة في علم الصوت ، الدكتور: خليل الحماش، كلية الآداب ، بغداد ، العدد: ١٦ ، ١٩٧٣م .

Abstract

This research views morphological Khwarizmi in his book ((fermentation, Dharam ulna, and the nomination of the ills)), as The importance of this research is to study the doors of exchange, a scientific result of value to the opinions of former scientists, the issues of contention between them, and it was systematic in this research is to follow the views of al-Khwarizmi and presented to the scientists, and return to the views of scientists, taken from their books to study the issue